تحقيق أولي: آليات حماية ملموسة للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما بعدها

الكاتبة والباحثة الرئيسية: كيشيا بنديجراست
الكاتبتان المشاركتان: مريم الخواجة ووئام يوسف

GULF CENTER
FOR HUMAN RIGHTS

شـكر وتقدير:

يتوجـه مركـز الخليـج لحقـوق الإنسـان (GCHR) بالشـكر لـكل مـن سـاهموا بـأن يرى هذا التقريـر النـور، ويخـص بالذكـر:

نظـرة للدراسـات النسـوية
التحالـف الإقليمـي للمدافعـات عـن حقـوق الانسـان فـي الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا
جمعيـة حقـوق المـرأة و التنميـة (AWID)
سـيفيكوس (CIVICUS)
صنـدوق التمويـل الطارئ
هيئة الأمـم المتحـدة للمـرأة (UN WOMEN)
المدافعـات عـن حقـوق الإنسـان اللائي تـم اللقـاء معهن ولن يتـم ذكر اسـمائهن

اهداء:

"نحـن نكـرم الأمـوات، و نحـارب بضراوة من أجـل الأحياء"
(MOTHER JONES)

إلـى كل النسـاء اللاتي تـم اسـتهدافهن وقتلهـن لأنهـن تجـرأن علـى الوقوف في الخطـوط الأماميـة للنضـال مـن أجـل التغييـر وحقـوق الإنسـان. إلـى كل النسـاء اللاتي لـم يتـم تسـميتهن ومجهـولات الهويـة اللاتي ناضلـن ومـن دون نيـل التقديـر الذي يسـتحقونه.

مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR)[1] هو منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية تعمل على توفير الدعم والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج وما حولها من خلال تعزيز حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. نحن ندافع عن حق النساء في الدفاع عن حقوق الإنسان في سياقاتهن الخاصة. منطقة الخليج والدول المجاورة، أي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعتبر من أصعب المناطق في العالم للمرأة لتعلن بصراحة موقفها حول قضايا حقوق الإنسان. وبالرغم من هذه الظروف، لا يزال صوت المرأة عالياً، ونحن نسعى لضمان دعمهن والاستمرار في تقديم المساعدة لهن ليتمكنن من مواصلة عملهن.

المناصرة: تنفذ مشاريع كسب الدعوة والتأييد في مركز الخليج لحقوق الإنسان من خلال ثلاث طرق مختلفة. مركز الخليج لحقوق الإنسان يشارك بنشاطات دولية في الغالبية من خلال دورات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ندير الفعاليات بالتعاون مع شركاء دوليين و إقليميين ومحليين. ونحن نسعى أيضًا للحصول على تمويل للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان للمشاركة كمتحدثين. وفي إطار المتابعة لهذه الفعاليات الجانبية، نقوم بتيسير لقاءات بين المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي الحكومات والمنظمات الدولية. كما تدار مهام كسب الدعوة والتأييد بشكل منفصل، حيث نقوم بتطوير خطة الدعوة لتحقيق نتائج أكثر كفاءة. وأخيراً، نقوم باستخدام استراتيجيات المناصرة عبر وسائل الاعلام الاجتماعية لتسليط الضوء على قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر.

بناء القدرات: مع التطور الذي شهدناه في التحديات، ازدادت الحاجة إلى أدوات للتخفيف من المخاطر، ويعقد مركز الخليج لحقوق الإنسان ورش عمل للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل دوري، تغطي ١٠ بلدان مختلفة. وقد شاركت المدافعات عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص في الدورات التدريبية، على سبيل المثال لا الحصر، الأمن الشخصي، والأمن الرقمي، الرفاهية وإدارة الضغط، والاتصالات، وتصوير البيانات. كما شهدنا تحول أيضاً من التدريب بأثر رجعي للتدريب طويل الأمد، والذي يجعل المدافعات عن حقوق الإنسان يواكبن التطورات، وقادرات على الوصول إلى شبكة أوسع وأكثر مهارة بطريقة أسهل وأسرع.

البحث: يلتزم مركز الخليج لحقوق الإنسان بواجبه في تسليط الضوء على حالات المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال اعداد تقارير مشتركة عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وتسليط الضوء على حالات المدافعات عن حقوق الإنسان، والتركيز على توثيق الانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات في منطقة الخليج والدول المجاورة (بما فيها سوريا، اليمن، العراق، إيران ومصر). وعلى الرغم من أن مصر ليست بالأساس جزء من بلدان نطاق عملنا، إلا أننا نتناول بعض القضايا في الأوقات التي يتم فيها استهداف منظمات شريكة. ويركز بحثنا حالياً على نهج وقائي نحو الحماية، ويهدف إلى بناء استراتيجية جماعية وشاملة لاستدامة التقارير وتوفير الحماية للمدافعات عن حقوق الإنسان.

الحماية: تم تصميم برنامج الحماية ليعمل بشكل تعاوني، من خلال شبكتنا من الشركاء والمنظمات غير الحكومية الدولية الداعمة والجهات المانحة، ويركز البرنامج على القضايا الملحة التي تتطلب إجراءات عاجلة مثل خطط إعادة التوطين المؤقتة، أو صندوق المساعدة، أو الحصول على الحماية الدولية. ونحن نسعى جاهدين لتوفير بيئة عمل وقائية ومواتية للمدافعات عن حقوق الإنسان، من خلال متابعة قضاياهن، وتوفير التدريبات حول السلامة والأمن، والتشبيك بينهن.

الكاتبة والباحثة الرئيسية: كيشيا بنديجراست هي باحثة مستقلة مع مركز الخليج لحقوق الإنسان، وطالبة دراسات عليا في معهد الاتحاد اللاهوتي في مدينة نيويورك. وتتركز أبحاثها على النظرية النسوية ما بعد الاستعمار، والجنس لدى الأنثى ولاهوت التحرير. ولدت ونشأت في سريلانكا، وتقيم حاليًا في الولايات المتحدة. لم تختبر الحياة بشكل مباشر في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المبني عليها معظم هذا التقرير.

الكاتبة المشاركة: مريم الخواجة هي المدير المشارك لمركز الخليج لحقوق الإنسان، وهي عضو مجلس إدارة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، وعضو في البحرين ووتش، وأحد مؤسسي مبادرة الشبكة النسائية. وهي مدافعة بحرينية عن حقوق الإنسان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعيش في المنفى. وباعتبارها مدافعة عن حقوق الإنسان معروفة دولياً، عملت بشكل وثيق مع مدافعات من مختلف أنحاء العالم، وأجرت أبحاث عن المدافعات و عن منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة من خلال العديد من المشاورات و البعثات الميدانية. كما وحصلت على العديد من الجوائز لعملها في مجال حقوق الإنسان.

الكاتبة المشاركة: وئام يوسف هي مسؤولة حقوق الإنسان في مركز الخليج لحقوق الإنسان، وهي منسقة برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان، وبرامج تطوير الأبحاث و الحماية. وهي حاصلة على ماجستير في مجال حقوق الإنسان التطبيقية، وحصلت على العديد من المنح الدراسية لدراسة القضايا المتعلقة بالمرأة في الصراعات، و دراسات اللاجئين وسياسات الهجرة. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الأدب الإنجليزي وتدرس الآن الدبلوماسية الإنسانية. وعملت في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وهي باحثة في هذه المجالات وتركز أبحاثها على قضايا حقوق الإنسان، العلاقات والاستجابة الإنسانية والهجرة القسرية ما بعد الصراع.

---

[1] http://www.gc4hr.org/page/about_us

صورة الغلاف: المدافعة عن حقوق الإنسان شيماء الصباغ، أطلق عليها النار وقتلت على يد قوات الأمن المصرية في مظاهرة سلمية في ٢٤ يناير ٢٠١٥.
مصدر الصورة: وكالة انباء رويترز

الفهرس

- الملخص التنفيذي

١. المقدمة

٢. الأهداف

٣. المنهجية: منظور نسوي

٤. السياق

٥. مشاكل في التعريف:
من هي المدافعة عن حقوق الإنسان؟

٦. الآليات القائمة والمعوقات الممنهجة

٧. الخطوة الأولى: بناء استراتيجية شاملة

٨. التوصيات

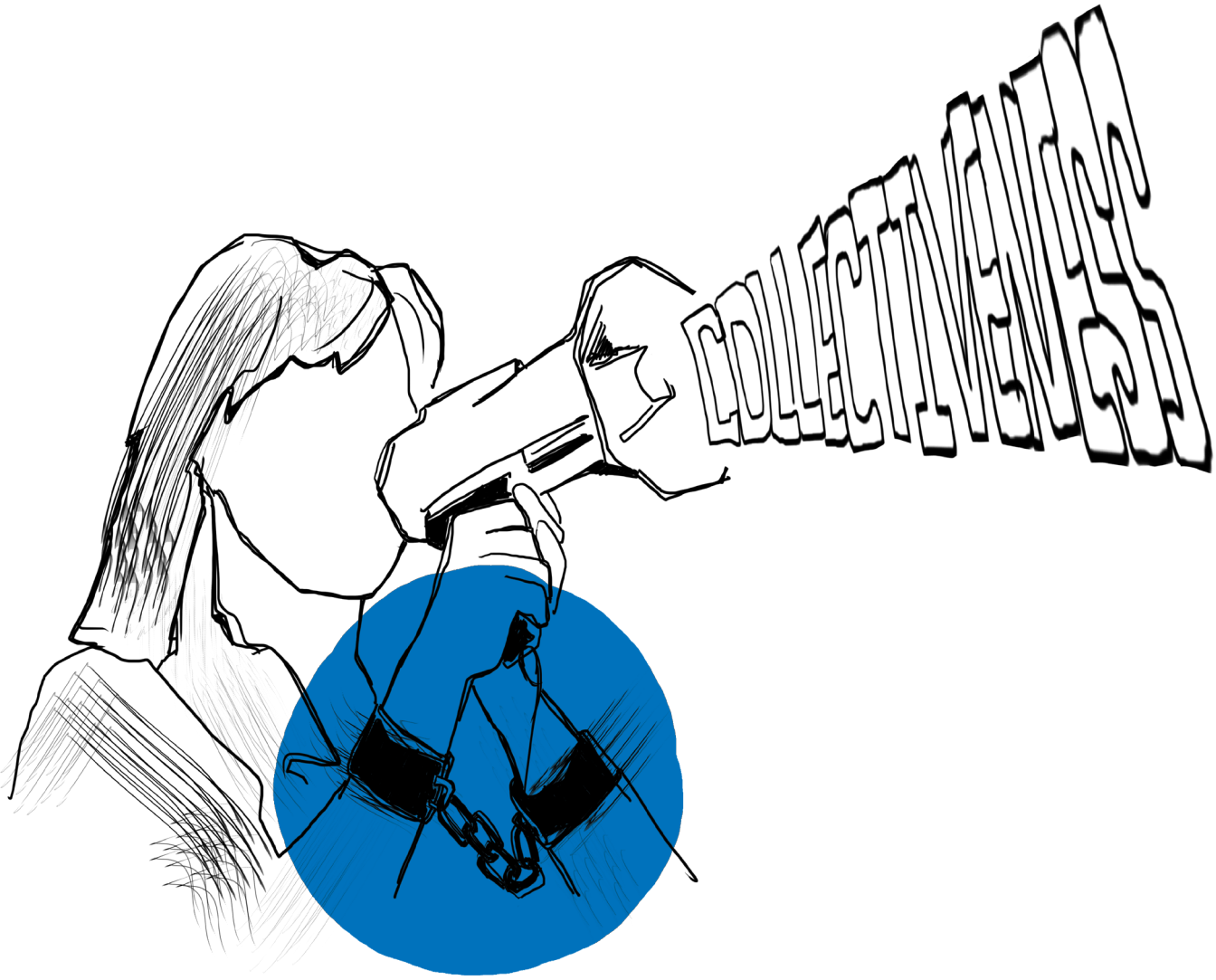

الملخص التنفيذي

يتفشى عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك نتيجة للصراعات وموروث من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٦، لا تزال تلك المنطقة تعاني من واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والحقوقية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد فتحت الأحداث الأخيرة المعروفة بـ "الربيع العربي" نافذة أمل للنشطاء والجماعات والمنظمات في مجال حقوق الإنسان للحصول على فرصة لإحداث تغيير منهجي على نطاق واسع. إلا أن الحروب الجيوسياسية والسياسات والأنظمة الحكومية العنيفة الحالية زادت من تقلب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان ترتكب علانية ويسمح بها تحت مظلة "مكافحة الإرهاب" و"الأمن القومي". وأثناء الاحتجاجات والانتفاضات السلمية في المنطقة، كان للمرأة أدوارا بارزة في الدفاع عن حقوق الإنسان في مجتمعاتهم المحلية وعلى نطاق أوسع منها. ولا يمكن التقليل من محورية الدور الذي لعبته المدافعات عن حقوق الإنسان في كل من هذه الحركات والاحتجاجات. حيث اتخذت أساليبهن في النضال أشكالاً مختلفة: الأبحاث، والعمل المباشر والنشاط، والأدوار في الاتصالات والعلاقات العامة، وتقديم المساعدة المباشرة وغيرها حيث لعبت كل الأدوار الحاسمة في تقديم الأجهزة الحكومية للمساءلة وكذلك في المطالبة بالتغيير. ومثلما تواجه وتتحدى بشجاعة المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العديد من القواعد الاجتماعية لمجرد كونهن نساء ومدافعات عن حقوق الإنسان في وقت واحد، فإنهن كثيرًا ما يتعرضن للتهديدات في صورة الملاحقات القضائية والمضايقات على الإنترنت والاعتقال والاحتجاز والاختطاف والتعذيب والاختفاء القسري وحتى القتل. وتواجه النساء تحديات خاصة بالمقارنة مع نظرائهن من النشطاء الذكور؛ كالتهديدات التي تتخذ أشكالًا متطرفة من التشهير والوصم والضغوط الاجتماعية والعنف القائم على أساس التمييز ضد النوع والجنس، فضلًا عن التهميش والتمييز.

وفي العامين الماضيين، بلغت الحملات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجميع أنحاء العالم ذروتها وكشفت الحاجة الملحة إلى: ١) إعادة تقييم آليات الحماية الدولية الحالية، ٢) تحديد الثغرات في التأثير والحماية، ٣) العمل على اتخاذ تدابير وقائية لضمان استدامة الحماية، ٤) التحول المنهجي من مرحلة ما بعد انتهاك لمرحلة ما قبل انتهاك فيما يتعلق بالإجراءات التي تُتخذ بخصوص الانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان، و ٥) توفير بيئة قابلة للحماية لتمكين المدافعات عن حقوق الإنسان من القيام بأنشطتهن المشروعة في الدفاع عن حقوقهن وحقوق الإنسان بشكل عام. وتم توثيق ورصد الانتهاكات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان من خلال عمل مركز الخليج لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في مختلف البلدان التي تشملها خطة عمل تلك المنظمات. وكانت مطالب توفير الحماية إلى حد كبير تمثل رد فعل على انتهاك أو حدث معين، وعلى أساس كل حالة على حدة. يدرس هذا التقرير الاتجاهات والتهديدات الحالية التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها من خلال الاعتماد على روايات وشهادات المدافعات عن حقوق الإنسان أنفسهن، وتسليط الضوء على تجاربهن، وصراعهن اليومي في الدفاع عن حقوق الإنسان، والتركيز على مهارات القدرة على التكيف وتخفيف الأعباء التي كثيراً ما تلجأ لها تلك النساء لحماية أنفسهن في مساحات مقيدة ومجالات محفوفة بالمخاطر. وبناء على تلك الروايات، يسعى الباحثون القائمون على هذا التقرير لإيجاد بدائل للتدابير التي في الغالب تأتي على شكلردود أفعال، وذلك عن طريق اقتراح أدوات وآليات جديدة لمساعدة المدافعات عن حقوق الإنسان في مجالات الحماية والأمان والتمكين.

المقدمة يهدف هذا التقرير إلى فتح حوار حول مجالات ومواضيع مختلفة، منها التعريفات المختلفة للمدافعات عن حقوق الإنسان؟ والعلاقة بين هذه التعريفات وبين تلك المستخدمة من قبل آليات الأمم المتحدة، بما فيها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان.

الأهداف يشمل هذا القسم العديد من الأجزاء. فهو يقدم لمحة عن خلفية الباحثة والكاتبتان المشاركتان، ويسلط الضوء على هدف المشروع لعمل بحث جماعي وتشاركي قائم على الاستقصاء والتحليل الموضوعي. ويعتمد هذا التقرير على منهجية نسوية في البحث، لا سيما من حيث المرجعية وتصميم عملية البحث، والمكونات والنتائج. ويهدف التقرير أيضاً إلى معالجة وتفكيك المشاكل المشتركة في التعريفات، ولإظهار ثقافة رد الفعل، مع استخدام الأصوات النسائية كمصدر رئيسي لسرد التقرير. والهدف الرئيسي للتقرير هو إيجاد بدائل لمنهج رد الفعل، كالحماية والتدابير الاستباقية، وأخيرًا إلى وضع خارطة طريق مع التوصيات.

المنهجية: من منظور نسوي يقدم هذا القسم منهجية وأخلاقيات البحث، ويسلط الضوء على البروتوكولات الأمنية والتدابير الاحترازية التي تؤخذ في الاعتبار عند العمل مع المدافعات عن حقوق الإنسان داخل أو خارج المنطقة. ويعرض القسم أيضًا القيود والعقبات ومشاكل ضيق الوقت، وكيفية معالجتها.

السياق التهجير، السرية، الاعتداء المستمر وتعطيل الهوية، هي سمات الوضع العام للمدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة، وكذلك الاستهداف الممنهج للمدافعات عن حقوق الإنسان من قبل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية على حد سواء. ويسلط القسم الضوء على نوعين من الاستهداف. فعادة ما تشمل الطرق التقليدية السبل القانونية وعواقبها، وكذلك الضغوط الاجتماعية. ولكن هنالك وسائل غير تقليدية وهي بالأساس أنواع جديدة من الاستهداف. وذلك الجزء يشمل الوسائط التكنولوجية الجديدة، والقيود المفروضة على الحركة، وغيرها من الأساليب التي تؤثر على الوضع الاجتماعي والمالي للمدافعات عن حقوق الإنسان، والحرمان من الحقوق القانونية والأسرية، وانعدام الجنسية. وروايات المدافعات عن حقوق الإنسان تسلط الضوء على كل ضروب الأذى الجسدي والنفسي نتيجة للتهديدات الناجمة عن هذين النوعين من الاستهداف. وتؤكد ما جاء في روايات ضمن دراسات للعديد من الحالات الموثقة سواءً من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان أو المنظمات غير الحكومية الأخرى. وتوفر المقابلات من خلال أصوات المدافعات عن حقوق الإنسان فهم أفضل لحالات معينة، حيث تصف كيف تشعر المدافعات اللاتي تعرضن لهذه الأساليب، وتأثيرها على حالتهن، وقدرتهن على البقاء على قيد الحياة والنضال وحماية أنفسهن.

مشاكل في التعريف: من هي المدافعة عن حقوق الإنسان ؟ يأتي هذا القسم كتدخل ضروري لتسليط الضوء على معضلة تعريف المدافعات عن حقوق الإنسان. حيث أن الهدف من هذا التقرير مرتبط بتحديد آليات الحماية الوقائية لهذه الفئة بعينها من المدافعين عن حقوق الإنسان. لذلك تحتاج هذه الفئة لمجموعة من القواعد و / أو المعايير الواضحة التي يجب أن تكون شاملة وغير تمييزية. كما أنه من المهم معرفة الفارق بين "المدافعة عن حقوق الإنسان"، وهي ليست نفس الشيء "كالنسوية"، وضرورة التمييز بين الاثنين خاصة في المجتمعات المحافظة. وتسلط المناقشة الضوء على الفجوة في الأدلة المرتبطة ب "الحياد" بين الدوائر المحلية والدولية بخصوص من يمكن اعتبارهم مدافعين بشكل عام. ويبدو أن نقص الوعي والمعرفة حول هذه المفاهيم سبب بعض المشاكل. المدافعات عن حقوق الإنسان في العديد من القضايا المتعلقة بتعريفات هذا المصطلح والذي يمكن أن يساهم في استبعاد مجموعة واسعة من النساء من كونهن مدافعات عن حقوق الإنسان. على سبيل المثال: الجنس أو الأنوثة، النخبوية، المكانة العالية، معرفة اللغات، أو استخدام التقنيات والتعرض للتهديدات، وتوثيق سلسلة من الاستهداف، ومستوى التعليم، ويكون متصلا جيدا. التعريفات التي يمكن من الناحية النظرية أن تعرف المدافعات عن حقوق الإنسان مقيدة جدًا وتساهم في استبعاد الكثير من النساء اللاتي هن جزء من هذه الحركات العالمية، استنادًا إلى مفاهيم وتقنيات ضيقة.

الآليات القائمة والمعوقات الممنهجة. ويتناول هذا القسم آليات الأمم المتحدة وغيرها من الآليات الدولية لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان. وكيف ربطت الآليات القائمة بدور المرأة في السلام والأمن والتنمية. ووصف قرار الأمم المتحدة / ٢٠١٣ بشأن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان بأنه "خطوة هائلة" للحاجة الملحة لحماية المدافعات تقديرًا للمخاطر التي ينطوي عليها عملهن. يشير هذا الجزء أيضا إلى فشل لجنة وضع المرأة ٢٠١٥/٥٩ للإشارة إلى المدافعات عن حقوق الإنسان. كما و يتضمن هذا القسم عدة موارد مفصلة من تلك القائمة و المتاحة حالياً لتوفير حماية المدافعات عن حقوق الإنسان بطرق وأشكال مختلفة.

الخطوة الأولى: بناء استراتيجية شاملة ويهدف هذا القسم لتعيين الركائز الأولية لوضع استراتيجية شاملة، من خلال التركيز على العناصر الرئيسية لاستراتيجية مثل: النهج التشاركي والبحوث التشاركية، ومعالجة القضايا الملحة مع مرور الوقت، والتكنولوجيا، والوصول إلى الخصوصية والفضاءات الآمنة، والحصول إلى إعادة التأهيل، وترسيخ ثقافة الرفاهية والعناية الذاتية، مؤكدين أنه لا يتوجب على أي امرأة تحمل مسؤولية توفير جميع آليات الحماية .

التوصيات. ويقدم هذا القسم مجموعة من التوصيات الشاملة، المقدمة لأصحاب المصلحة على مختلف المستويات بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والحلفاء الدوليين، والجهات المانحة ووكالات التمويل والمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. من خلال تحديد الجماهير الرئيسية لكل مجموعة، تكمل التوصيات التقرير وتقدم اقتراحات عملية تتركز على اتخاذ آليات مقترحة للمضي قدماً. الوقاية هي صلب هذه التوصيات، والمستمدة من الشهادات والاقتراحات والمناقشات مع المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي تمت مقابلتهن خلال هذا البحث. وتركز المقترحات على الحفاظ على واستدامة التعاون بين الوكالات والجهات المختلفة لتحقيق النتائج المتوقعة من خلال أدوات مختلفة، مثل الآليات الشرعية والبحوث والبرمجة طويلة الأمد مع التركيز على الرفاهية، والوصول إلى المعلومات ونشرها من خلال المساحات الرقمية الآمنة.

١ المقدمة

«كانت ومازالت المدافعات عن حقوق الإنسان عنصر الحيوية في حركة حقوق الإنسان. في العديد من البلدان، المدافعات هن قوة رائدة في المجتمع في مجال حقوق الإنسان»

مارغريت سيكاغيا، المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، تقريرا للجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨.[2]

مركز الخليج لحقوق الإنسان، ونظرة للدراسات النسوية، والتحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتحالف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان أعربوا مراراً عن قلقهم المستمر إزاء الوضع المزري للمدافعات عن حقوق الإنسان والقمع الشديد الذي تتعرض له المنظمات غير الحكومية والأفراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام. في عام ٢٠١٦، أثارت العديد من المنظمات الدولية،[3] بما فيها سيفيكوس،[4] مخاوف بشأن القمع الموسع ضد المجتمع المدني وازاء خفض حجم الدعم في جميع أنحاء العالم باسم الأمن ومكافحة الإرهاب. وخلال بعثة ميدانية إلى كردستان العراق،[5] وجد مركز الخليج لحقوق الإنسان أن قضايا حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة، كان ينظر لها في مرتبة أقل مقارنة بمهام مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وبشكل عام، ويبدو أن تجاهل قضايا حقوق الإنسان يتم تبريرها على حساب جهود مكافحة الإرهاب، والحرب، والسيطرة على الحدود، والأمن القومي، وتأمين الوضع السياسي ورأس المال. وقد ساهم ذلك في بناء قاعدة خطيرة تقوض وتنتهك الحقوق والحماية من مجتمعات بأكملها باستمرار. ومع ذلك، في نفس الوقت ساهمت التطورات التكنولوجية وآليات الحماية الدولية المتقدمة والأنظمة في الوصول إلى المزيد من الرصد والتوثيق والتنديد بهذه الانتهاكات.

وغالبًا ما يتم تعريف المدافعات عن حقوق الإنسان على أنهن النساء اللاتي يدافعن عن حقوق الإنسان بشكل عام، أو الأفراد من جميع الأجناس الذين يدافعون عن حقوق المرأة.[6] يعرف المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان المدافعات عن حقوق الإنسان على أنهن كلًا من النساء المدافعات العاملات في مجال حقوق الإنسان، وكذلك أي مدافع عن حقوق الإنسان يعمل في مجال الدفاع عن حقوق المرأة أو على قضايا المساواة بين الجنسين.[7] وكلا التعريفين يشمل النساء والفتيات التي تسعى للدفاع عن حقوق مجتمعاتهن في كل بقعة من بقاع العالم.
تتراوح المدافعات عن حقوق الإنسان من استراتيجية، وممولة ومنظمة وجماعية إلى مناصرة تعمل بمفردها لا يتم دعمها وغالباً ما تعاني من الانتهاك في صمت. للاسف غالبية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان يقعن ضمن هذه الفئة الأخيرة.[8]

من خلال استخدام البحوث والنشرات الصحفية الموجودة التي تم نشرها، وكذلك عمل مركز الخليج لحقوق الإنسان على أرض الواقع وخبرته في هذا المجال، يحدد هذا التقرير ما أصبحت عليه المعايير المزدوجة: (١) زيادة التقلبات وعدم استقرار حياة المدافعات عن حقوق الإنسان و (٢) مجال حقوق الإنسان دائما تفاعلي، وليس استباقي. جنبا إلى جنب مع البحوث الحالية، سيتم دعم هذه الدوافع من قبل البيانات المجمعة من سلسلة من المقابلات مع نساء في المجال، ، مما يجعل روايات المدافعات عن حقوق الإنسان كأحد المصادر الهامة لتقييم البيئة التي تتواجد فيها تلك النساء حالياً.

بالإضافة إلى استكمال الأبحاث الموجودة، كذلك ستستخدم روايات المدافعات عن حقوق الإنسان كمصدر لنقل العمل في مجال حقوق الإنسان في اتجاه التدابير الحماية الوقائية، بدلًا من تلك الرجعية والقائمة على رد الفعل في المقام الأول. في نهاية المطاف يدعو التقرير إلى زيادة الاستثمارات في آليات الحماية السلمية و الاستراتيجيات الوقائية والفضاءات الآمنة لدعم العمل الهام للمدافعات عن حقوق الإنسان.

[2] http://www.defendingwomen-defendingrights.org/about/the-whrd-movement/

[3] http://www.ishr.ch/news/good-practices-protection-human-rights-defenders-major-new-report

[4] http://www.civicus.org/index.php/en/media-centre-129/press-releases/2278-civil-society-at-forefront-of-emergency-response-but-faces-dire-threats-and-funding-crisis-says-new-report

[5] http://www.gc4hr.org/report/view/47

[6] https://www.globalfundforwomen.org/what-are-women-human-rights-defenders/#.WAU9f6OZNbU

[7] http://www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/HRDefenders.aspx

[8] There is no exact documentation for how many organized and unorganized women human rights defenders exist.

٢ الأهداف

٢.١ تأسيس منهج بحث نسوي

هذا التقرير، على الرغم من أنه أولي، فقد تحقق باستخدام المنهج النسوي بشكل أساسي. وهذا يمكّن الباحثات من استخدام سلطتهن لاتخاذ القرارات بشأن هذه العملية، والمحتوى والتقديم.[9] تم إدراك أنه في عام ٢٠١٦ لا تزال تعمل المرأة وفقاً لمعايير، وتاريخ وخبرات وخيارات أبوية والتي قد تعتبر هذا التقرير على أنه تخريبياً. على سبيل المثال، قد شاركت نساء فقط في الإنتاج الكامل لهذا التحقيق، تم استخدام التقارير التي أجريت في المقام الأول مع النساء، وأجريت المقابلات (فقط) مع النساء. يعيد التأكيد على تبني منظور النوع الاجتماعي التوازن في علاقات القوى الاجتماعية، ويسلط الضوء على الآثار المترتبة على الممارسات والأفكار الأبوية التي تسلب المرأة مباشرة من الوكالة."[10]

٢.٢ مشاكل في التعريفات

تركّز قطاع معين في جميع المقابلات حول تعريف المدافعة عن حقوق الإنسان. كانت هناك دعوة قوية لتعزيز النطاق الذي يمكن فيه تصنيف المدافعة عن حقوق الإنسان التي تم استنباطها طيلة فترة و عملية البحث. و سيهدف هذا القطاع لتسليط الضوء على القيود المفروضة على التعريفات الحالية وضرورة الدعوة إلى شمل جميع التعريفات الموسعة.

٢.٣ تأسيس ثقافة رد الفعل

سيتم اشتراط أن جزء من التحول الثقافي الذي يجب العمل عليه هو الاعتماد على مبدأ رد الفعل وهو الذي تعمل ضمنه العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان. تحت وطأة التقلب الشديد في مناطق الصراع، تتواجد معظم المدافعات عن حقوق الإنسان في بيئات الأزمة. في حالة الأزمات المستمرة، غالبا ما تمنع الأطراف الفاعلة أثناء الحركة وسياق العمل المستمر من العمل خارج دائرة رد الفعل. وبينما تصدر المنظمات الدولية في كثير من الأحيان بيانات تدين الانتهاكات الإقليمية وسجن المدافعات عن حقوق الإنسان، تستمر الحكومات في وضع وتنفيذ القوانين التي تمنع حقوق الإنسان الأساسية. في حين أن هذا العمل أمر بالغ الأهمية، مما يتطلب بذل جهد جماعي (بين منظمات حقوق الإنسان) لتنفيذ تدابير الحماية الوقائية لدعم وتعزيز عمل المدافعات عن حقوق الإنسان.

٢.٤ الروايات

سوف يتم الاعتماد على أصوات وآراء وذاكرة النساء بشكل أساسي في سياق هذا التقرير. سوف يتم النظر في إقامة منهجية بحث نسوية، مرتكزة على الروايات الشخصية وشهادات وذكريات وآراء النساء اللاتي تم مقابلتهن لهذا التقرير. وسوف يتم النظر في شهاداتهن كمصادر أولية شرعية في رؤى ونضال وحياة المدافعات عن حقوق الإنسان.

٢.٥ البديل إلى رد فعل: الحماية والتدابير الوقائية

سيتم تقديم توصيات بديلة في نهاية كل فصل. وسوف تقع كل توصية بحزم في إطار أهداف المبادرة وإنشاء آليات الحماية. وتستهدف هذه التوصيات المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية والمحلية التي تشارك بنشاط في العمل على حماية حقوق الإنسان و والحكومات التي حققت تقدمًا نحو اعتراف وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

٢.٦ المضي قدماً / التوصيات

ليس مقصوداً بهذا التقرير أن يكون شاملًا لطرح نهائي يشمل جميع القيود المفروضة على الآليات والممارسات ذات العلاقة والمتواجدة حاليا تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان. بل هو التحقيق في الأهمية والحاجة إلى إبراز وتكريس الموارد من أجل الحماية والوقاية. وسوف يتم عرض اقتراح للخطوة القادمة والمعتمدة على على سلسلة المقابلات مع المعنيين بذلك وسوف توجه بحد كبير إلى المنظمات التي تعمل مع والمدافعات عن حقوق الإنسان.

---

[9] الخيارات والقرارات: القيام بمشروع بحثي نسوي. في منهجية نسوية (ص. ١٦٤–١٤٥). : منشورات سيج المحدودة.(٢٠٠٢) *Ramazanoğlu, C. & Holland, J.*
10.4135/9781849209144.n8 doi: 10.4135/9781849209144.n8

[10] http://nazra.org/en/2015/12/relationship-between-feminism-and-state-policies-elimination-violence-against-women-national

٣
المنهجية

منظور نسوي

إن المنهج النسوي في البحث الاجتماعي ليس مجرد تحقيق المساواة بين الجنسين، أو السعي لإثبات هياكل السلطة القائمة على النوع الاجتماعي. بل يفترض أن نعمل بشكل أساسي في سياق آخر حيث ديناميات السلطة القائمة على النوع ليست متساوية. "المناهج النسوية في البحث يمكن التعرف عليها إلى حد كبير من خلال نظرياتها في النوع الاجتماعي والسلطة، وأطرها التنظيمية وأفكارها في التحول والمساءلة، وعلى الرغم من ذلك فهي ليست موحدة. منهجياً، فمن المرجح أن يكون هناك تداخل في اهتمامات ورؤى مناهج أخرى للبحث الإجتماعي." [11]
في سياق هذا التقرير، كان هنالك التزام بأن يكون منتقداًبحذر لأنظمة وقواعد السلطة الأبوية، ولكن فحاسباًةلديناميكيات القوة المتعددة خارج نطاق تأطير أو كراهية النساء. هذا يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك منهج فردي لإجراء وإعداد التقارير من هذا النوع. ولذلك قد تم توضيح كل التحيزات والقيود المحتملة.

التفاصيل والتصميم والأخلاق

قد تم اختيار المشاركات في الدراسة والاتصال بهن عبر شبكة مركز الخليج لحقوق الإنسان. وتم إعطاء شبكة واسعة من المدافعات عن حقوق الإنسان خيار المشاركة في هذه العملية. ومع ذلك، ونظراً إلى الفترة الزمنية المحدودة للتقرير، فقد كان عدد الناشطات اللاتي كنت لديهن القدرة على المشاركة محدوداً.
في خلال مرحلة بناء وتصميم أسئلة البحث، استعانت الباحثة الأولية بمعايير موارد التاريخ الشفوي [12] مجلس المراجعة الدولية [13] للمبادئ التوجيهية وكذلك بمنسقة المشروع بمركز الخليج لحقوق الإنسان. وقد تم أخذ التاريخ المهني والشخصي لموضوعات المقابلة بعين الاعتبار لحد كبير في هذه العملية. تم تجميع أسئلة المقابلة حسب فئات أساسية: جمع البيانات الديموغرافية، وتاريخ وخبرات الهجوم والاستهداف، وتجميع ادراكهن لتعريفات المصطلحات ذات العلاقة، وتسمية المعوقات الممنهجة، وقياس مفاهيم الرعاية الذاتية وأساليب الحماية الممارسة.

تم تنفيذ البحث بعد جمع قبول وموافقات الأشخاص المعنيين على عدة مراحل خلال عملية البحث. حيث تم إرسال أسئلة المقابلة و استمارة الموافقة للمواضيع قبل المقابلة، فضلا عن تأكيد الموافقة الشفهية قبل وبعد المقابلة. كل من تمت مقابلتهم قد أعطوا الموافقة التامة لاستخدام المعلومات لغرض هذا التقرير. اختار البعض إخفاء أسمائهن المستخدمة، خوفاً من تهديدات محتملة لربط أسمائهن بوصف مدافعة عن حقوق الإنسان وما قد ينتج عن ذلك.

الأمن الرقمي

تم تزويد الباحثة الأولية بالتدريب الأساسي على الأمن الرقمي، وذلك على استخدام جميع البروتوكولات اللازمة للتخفيف من حدة التهديدات الرقمية وتجنب تعريض المشاركات لأية مخاطر محتملة. ويشمل ذلك استخدام الاتصالات المشفرة والمنصات الآمنة كأماكن افتراضية لإجراء المقابلات.

القيود والعوائق

ونظرًا لطبيعة المقابلات التي أجريت خلال ساعة واحدة بشكل منفصل لكل منهن، اتخذت المحادثات بينهن وبين الباحثة الأولية اتجاهات خصوصية من التركيز والخبرة وفقاً لمجال كل منهن. كانت قيود الوقت ظاهرة خلال المقابلات. لربما كان من الضروري لو أمكن جدولة مقابلات متعددة ومتابعة لما لها من أهمية في الحصول على أدق التفاصيل فيما يتعلق بطبيعة التعريفات، والتهديدات والحماية التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان.

وكون الباحثة الأساسية من خلفية مختلفة فقد أسهم ذلك بكفاءة من حيث موضوعية التحليل والتحقيق. ومع ذلك، فقد أدى هذا أيضاً إلى بعض الثغرات بالتقرير لا سيما في التركيز على الخصوصية الإقليمية ووضع المدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة كجزء من هذه الدراسة. و هذا ما قد يتطلب تحليلًا تكميلياً وتفصيلًا شاملًا من حيث التاريخ والسياق ودراسة مجموعة من الحالات من المنطقة.

ولذلك ، يتضمن هذا التقرير أيضًا تحليلاً قائماً على مهارات وخبرات الباحثتين المشاركتين في إعداد البحث في هذا المجال من خلال عملهم في المناصرة الدولية و/أو البحوث الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك، تعكس الباحثتين المشاركتين على خبراتهن وأبحاثهن السابقة ذات الصلة، وكذلك دراسات الحالات والتقارير التي أجراها ووثقها مركز الخليج لحقوق الإنسان، وذلك لغرض التحليل وتوضيح السياق العام، الخصوصية والخلفية العملية في المنطقة.

Ramazanoğlu, C. & Holland, J. (2002). Choices and decisions: doing a feminist research project. In Feminist methodology (pp. 145-164). : SAGE Publications Ltd [11]
doi: 10.4135/9781849209144.n8
http://library.columbia.edu/locations/ccoh.html [12]
/http://www.columbia.edu/cu/irb [13]

٤
السياق

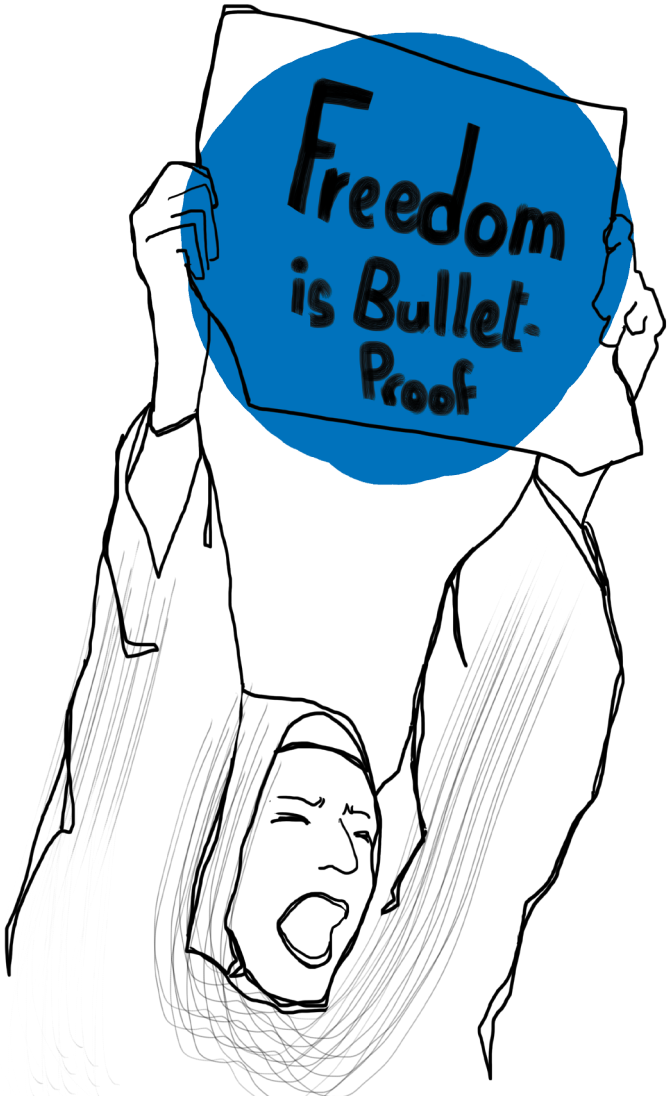

التهجير، السرية، الاعتداء المستمر وتعطيل الهوية

في خضم الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالمي، ومناطق الحرب الجديدة الناشئة، والصراعات الماضية التي لم تحل بعد، وتصاعد وتيرة الأصولية الدينية والقومية في أعقاب هذه الصراعات وتزايد السياسات المحافظة في الغرب [14] [15] فإن سياق الدفاع عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يمكن أن يكون أكثر تقلباً. ولا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان في صدارة النضال للدفاع عن حقوق الإنسان [16] في جميع أنحاء العالم. وقد شهدت السنوات الأخيرة تصعيداً للهجمات ولا سيما ضد المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي بتن في خطر متزايد من التهديدات القائمة على النوع، والعنف، والقتل.[17] بينما لاتزال حقوق المرأة تتمركز في عدد من الأهداف التنموية المبرمة، [18] إلا ان أهمية تعريف وحماية النساء اللاتي يعملن كناشطات غالبًا يكاد لا يلاحظ.

بينما كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية [19] التي تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان تتطور في منهجيتها بمحاولات إسكات هؤلاء النساء. وعند النظر في الاتجاهات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهناك طرق تقليدية وغير تقليدية من الاستهداف. عادة ما تشمل الطرق التقليدية: القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقالات التعسفية، والتهم الملفقة، والتعذيب، والنفي وحملات التشهير بينما تشمل الطرق غير التقليدية، أو بالأحرى الطرق الأحدث في الاستهداف: الاستهداف والتحرش الالكتروني ، والمنع من السفر، وإسقاط الجنسية، ورفض تجديد جواز السفر، ورفض إصدار شهادات ميلاد أو وثائق رسمية لأطفالهن حديثي الولادة، والمنع من ركوب الطائرة، وتجميد الممتلكات، والحرمان من العمل واستهداف الأزواج وتهديد المدافعات بالحبس دون أطفالهن الرضع.

التهجير: المنفى السياسي والهجرة القسرية

امرأتان فقط من ثماني نساء اللاتي تمت محادثتهن هن الأن في بلد جنسيتهم أو موطنهم الأصلي، في حين لا تزال البقية في المنفى الاختياري أو القسري. وعلى الرغم من اعتبار المنفى حل للبيئة الحالية التي تهدد حياتهن في دولتهن الأم، إلا أنه لا يزال محفوفاً بمجموعة معينة من التهديدات والثغرات. ويمكن لهذه الثغرات أن تمتد لانتهاكات الحقوق السياسية والاجتماعية، والضغط الديني والثقافي، وتعد فرص العمل وكذلك الثغرات المادية والملموسة مثل الاعتداء والاضطهاد من ضمن ذلك. فعلى سبيل المثال، في لبنان، قد برر النظام البرلماني الذي يقوم على الديموغرافية الدينية بأن السلطات المحلية غير راغبة بتوفير

---

[14] http://studies.aljazeera.net/en/reports/2016/07/clone.of.donald-trump-rise-wing-politics-america-1.html

[15] http://www.nytimes.com/interactive/2016/05/22/world/europe/europe-right-wing-austria-hungary.html?_r=0

[16] http://www.awid.org/priority-areas/women-human-rights-defenders

[17] http://www.ishr.ch/news/whrds-and-parallel-worlds-un

[18] http://www.un.org/sustainabledevelopment/

[19] يعتقد أن رزان زيتونة خطفت على يد جهات غير تابعة للحكومة بسبب أنشطتها في مجال حقوق الإنسان، اختطفوا على يد مجموعة من الرجال المسلحين الذين داهموا مقر مكتب مركز انتهاكات الوثائق (*VDC*) في دوما، بالقرب من دمشق. للمزيد من المعلومات: *http://www.gc4hr.org/news/view/*1247 في ٢٠١٦ تم منع المدافعة عن حقوق الإنسان المصرية مزن حسن من السفر للمشاركة في اجتماع نسوي على يد السلطات، للمزيد من المعلومات *http://www.gc4hr.org/news/view/*1303

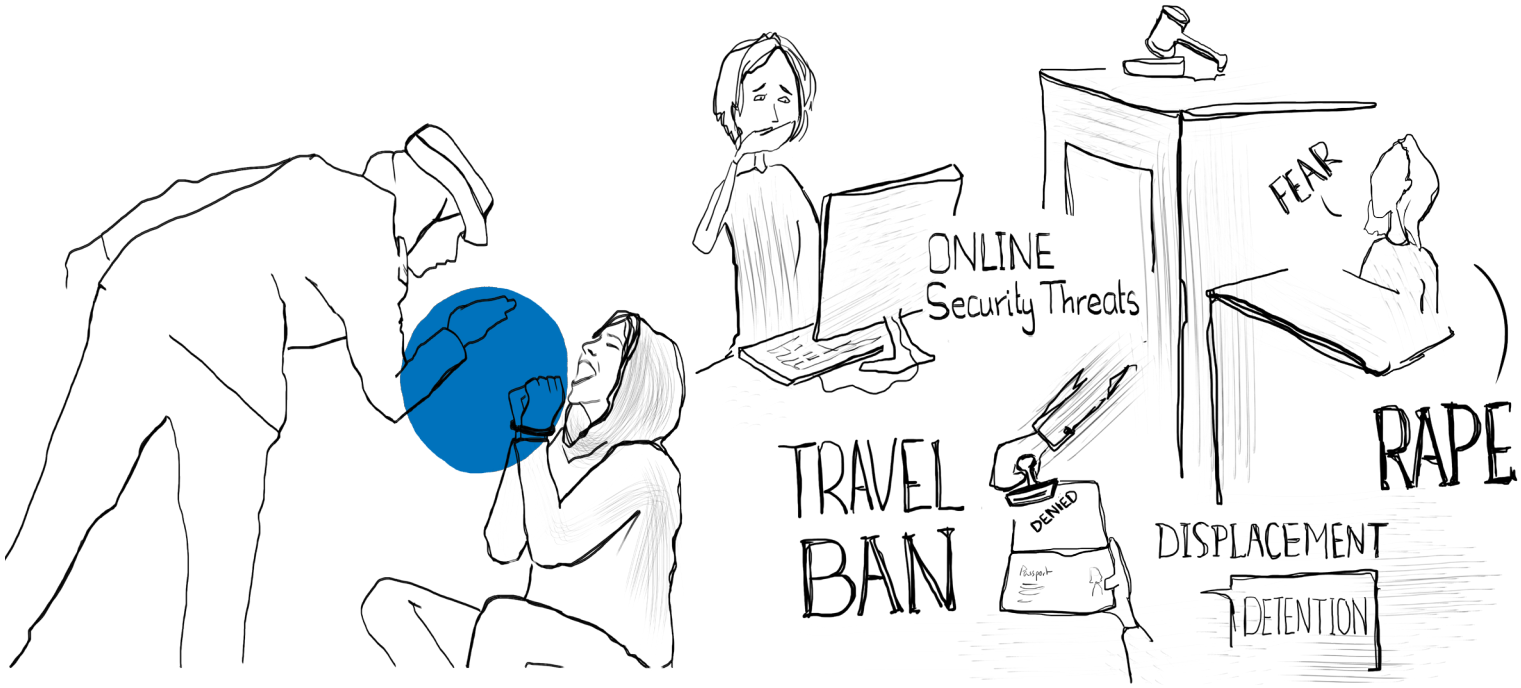

حقوق العمل والمواطنة للناشطين في المنفى أو اللاجئين. هذا الإنكار لمنح حق الوصول إلى هذه الامتيازات تم تشريعه بناء على الخوف من أن مثل هذه الامتيازات سوف تشوه الديمغرافية الدينية المحلية، وبالتالي ستغير نمط القيادة السياسية للبلد على المدى الطويل. هذه مجموعة متنوعة من التأثيرات الملموسة على حياة المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي وافقنّ عليها في المنفى.

"في لبنان، كل الفلسطينيين في خطر حيث أننا لا نحمل تصاريح عمل على الإطلاق أو بسهولة، نحن لا يحق لنا الحصول على المواطنة أو الجنسية. هذا يعني أننا لا نملك الحماية التي تضمنها الجنسية، أو حرية السفر" أوضحت سارة أبو غزال، "الحدود تغلق أبوابها، المنطقة بين لبنان وسوريا واليمن والعراق ازداد فيها وتيرة العنف. الوضع بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان تزداد حدته." [20] تقلبات الحدود المتزايدة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعني أنه يجب تعزيز حماية من هم تحت المنفى السياسي والاجتماعي الإجباري. عندما تفرض الدول حظر العمل على اللاجئين والمهاجرين في المنفى، فهي تحد من قدرة المدافعات عن حقوق الإنسان تقديم الدعم اللازم لأنفسهن ولعائلاتهن، والانخراط في النشاط السياسي المحلي أو المشاركة في المنظمات المحلية.

القيود المالية التي تأتي مع المنفى

"تكلفة تجديد تصريح بقائي هنا حوالي ٧٠٠ دولار، وأنا لدي التزامات أكثر إلحاحاً في الوقت الراهن" واو (تم حجب اسم المتحدثة لأسباب أمنية) تصف العقبات التي تواجهها في لبنان. "اعتاد والديّ على إجراء الفحوص الصحية المنتظمة في سوريا ولكن لا يمكن تحملها هنا لأننا لا نملك أي نوع من التأمين." [21] لتجنب لفت الأنظار إلى المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي لا يتم دعمهن مالياً بشكل كاف من قبل المنظمات الدولية الرئيسية، حقيقة المنفى المالي يمكن أن تكون ضارة لسلامتهن ومعدل انتاجهن. المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي لا تلتفت إليهن الأنظار قد يفتقرنّ فوائد الشبكة العالمية الهامة، واهتمام وسائل الإعلام، وكذلك الأفضلية المالية بين الجهات المانحة، هن عرضة بوجه خاص إلى القيود المحلية للاجئين والمهاجرين داخل بلد المنفى. توسيع تعريف ونطاق الحماية للمدافعات عن حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية على وجه التحديد بالنسبة للمرأة التي تعمل على هذا المستوى.

دفعت إلى حياة من الخوف والسرية

من بين النساء اللاتي يعشن في المنفى، هؤلاء اللواتي أعربنّ عن نفورهنّ من كسب مكانة تجذب الانتباه إليهن حيث أن المدافعات الدوليات عن حقوق الإنسان وصفنّ ما يعانين من حياة قسرية من السرية وعدم الثقة المستمرة والتي حددت بشكل كبير قدرتهنّ على الكشف عن تفاصيل عملهنّ، الا انهن يجدنّ بسهولة متعاونين معهن لينشرنّ أعمالهنّ بإسمهنّ. "بقيت بعيدة عن الأنظار لأنني لا أريد أن أخبر الناس بما أقوم به. لا أنشر أي شيء، استخدم أدوات الأمن الرقمي ولا أخبر أي من أصدقائي بما أقوم به هنا. على الرغم من أن لبنان أقل خطرًا من سوريا بوجه عام، مازلت خائفة دائمًا." [22] قالت واو. تقلب المعيشة في المنفى قد ترك الكثير من النساء دون حماية وفي حياة قسرية سرية. هذا المستوى من القمع أدى إلى: ١) النساء اللاتي يخاطرنّ بكل شيء للمشاركة في أعمال الدفاع عن حقوق الإنسان لا تتم ملاحظتهنّ أو حمايتهنّ، ٢) يحظر عملهم من الوصول إلى جمهور أوسع وتمنع عنهم فرص التعاون وأخيرا ٣) تكبح أي إمكانية للنساء للتبليغ عن التهديدات. "أشعر بخوف شديد من الإبلاغ لأنني لا

[20] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع سارة أبو غزال بتاريخ ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

[21] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع (تم حجب الاسم) بتاريخ ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

[22] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع (تم حجب الاسم) بتاريخ ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

[23] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع (تم حجب الاسم) بتاريخ ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

أريد أن تكبر القصة ويتعرفون على اسمي. أشعر أن هذا سيجعل الأمور أكثر خطورة بالنسبة لي" أوضحت واو، "وأنا لا أعرف أي من الوسائل الآمنة للإبلاغ عن الهجمات والتي من شأنها أن تضمن لي الاحتفاظ بهويتي الخاصة." [23]

التهديدات الجسدية وتشويه السمعة الالكتروني

وجد مركز الخليج لحقوق الإنسان أن كل امرأة تمت مقابلتها لديها تجربة واسعة من الاستهداف والتهديد الالكتروني المستمر، في حين أن شهد نصفهنّ نوعًا من الاعتداء الجسدي أو الملاحقة.

"نحن نعيش تحت تهديد مستمر بالاغتصاب" [24] تقول سيمانور كرمان من جمعية حقوق المرأة والتنمية AWID ، واصفة القاعدة المتوقعة من التهديدات المستمرة بالاغتصاب باعتبارها مدافعة عن حقوق الإنسان. كشفت كل من سارة أبوغزال وسيمانور كرمان و ر.ز (تم حجب إسمها) عن لحظات تتبع رجال مجهولين لهن بعد انخراطهنّ في العمل السياسي، كما ذكرت جميع النساء اللواتي تم محاورتهنّ التهديدات الجنسية المستهدفة لهن والاعتداء اللفظي عليهن من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية.

"نواجه صعوبة شديدة في إقناع الناس بالآثار المترتبة على تهديدات بالإغتصاب على الانترنت. يميل الرجال إلى قول "أوّه، ولكن يتعرض الجميع للابتزاز" واصلت كرمان "ولكنه ليس استفزازا عادياً. والنساء الناشطات المتحولات جنسيًا أو المثليات اللاتي يعملنّ بالدفاع عن حقوق الإنسان تواجهنّ تهديدات خاصة وعنيفة للغاية كقاعدة. وثبت أن زيادة الاعتداءات على الانترنت تؤدي إلى فرصة أكبر للهجوم الفعلي أو الموت. أنها ليست مضحكة بعد الآن." [25]

بالإضافة إلى التسبب في الأذى الجسدي والنفسي، يمكن لهذه الأشكال من العنف أن يكون لها عواقب اجتماعية وخيمة مثل الوصم والتمييز. غالباً ما تركز الهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان على سمعتهنّ و/أو حياتهنّ الجنسية التي ليست بالضرورة مطابقة للصورة النمطية السائدة للسلوك الملائم للذكر والأنثى. ونتيجة لذلك تجدنّ المدافعات عن حقوق الإنسان أنفسهنّ معزولات ومنبوذات من مجتمعاتهنّ. [26]

يأتي التقدم التكنولوجي على حساب ولمصلحة المدافعات عن حقوق الإنسان على حد سواء، و الدعم المناسب الذي يلبي احتياجاتهنّ الأمنية هو ما شاهدناه حتى الآن. تقول واو كما تشرح خطورة نشر نشاطها على الإنترنت "عند استخدام بعض العبارات الطنانة مثل 'حقوق الإنسان' أو 'ناشط' لوصف العمل الذي تقوم به، تفترض الحكومة السورية أنك ضدها، وسوف تستخدم مصادرها للتشهير بك على الإنترنت أو ما هو أسوأ." [27] على مستوى الدولة، فالحكومات لديها موارد كثيرة لتكريس التشويه عبر الإنترنت واضطهاد المدافعات عن حقوق الإنسان. فعلى مستوى الدول، هناك موارد هائلة يمكن للحكومات أن تستخدمها لتشويه سمعة المدافعات عن حقوق الإنسان وملاحقتهن على الانترنت. فالزيادة في إمكانية تجهيل الهوية، بالإضافة إلى القدرة على الوصول للبيانات والتتبع، جعلت المدافعات عن حقوق الإنسان المستقلات وبالأخص المعروفات عرضة للمخاطر.

هناك العديد من الأمثلة من النساء اللواتي واجهنّ سنوات من المضايقات والتشويه من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية، والتي أسفرت عن العنف ضد أو موت المدافعات عن حقوق الإنسان. في ٣ مارس/آذار ٢٠١٦، قتلت المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان والمنسقة العامة للمجلس المدني للمنظمات الشعبية وللسكان الأصليين في هندوراس (COPINH) بيرتا كاثيريس. جاء مقتل بيرتا بعد سنوات من التهديدات بالقتل والمضايقات لعملها على حقوق السكان الأصليين اللينكا وضد بناء مشروع لتوليد الطاقة الكهرومائية. [28] وفي حالة أخرى، اختطفت المدافعة عن حقوق الإنسان العراقية سميرة النعيمي من قبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأعدمت [29] رميًا بالرصاص في مكان عام. وقد أدانت النعيمي، الناشطة والمحامية، علانية تنظيم الدولة الإسلامية ووصفت أعمالهم ب"الهمجية". [30] هناك حاجة ملحة ليس فقط لإدانة وحظر المستويات المتطرفة من هجمات الإنترنت القائمة على النوع، ولكن لخلق آليات حماية خاصة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان جسدياً ونفسياً.

الطرق غير التقليدية للاستهداف:

مثلما تجد المدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني منهجيات جديدة لخلق ضغط من أجل حقوق الإنسان ووقف الانتهاكات، على الحكومات أن تفعل الشيء نفسه. على مدى السنوات القليلة الماضية، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسائل تستخدمها الحكومات ليست واسعة الانتشار أو موثقة كأدوات المضايقات التقليدية. وأحد الأمثلة على ذلك هو تجميد الأصول واستهداف أفراد المجتمع المدني مع اتهامات تتعلق بتمويلها. مزن حسن، مؤسسة ومديرة نظرة للدراسات

---

[24] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع سيمانور كرمان بتاريخ ٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦

[25] نفس المرجع السابق

[26] http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/WRGS/SexualHealth/ INFO_WHRD_WEB.pdf

[27] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع (تم حجب الاسم) بتاريخ ٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦

[28] http://www.ishr.ch/news/whrds-and-parallel-worlds-un

[29] /العراق: المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان سميرة صالح النعيمي، للمزيد من المعلومات: *more info: http://www.gc4hr.org/news/view/758*

[30] http://www.gc4hr.org/news/view/758

[31] http://www.quotes.net/citizen-quote/207435

[32] http://www.gc4hr.org/news/view/1276

[33] https://twitter.com/angryarabiya/status/741366276547825664

[34] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع إليزابيث برودريك بتاريخ ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

[35] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع سارة أبو غزال بتاريخ ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

[36] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع إليزابيث برودريك بتاريخ ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

النسوية بمصر هي مثال على ذلك. كان الاستهداف الأول لمزن حسن جنبا إلى جنب مع أعضاء آخرين بمنظمات المجتمع المدني في مصر في عام ٢٠١١ في القضية رقم ١٧٣ المعروفة باسم "قضية التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية". "إنهم يريدون تشويه سمعتنا، يريدون أن يقولوا علناً أن هؤلاء الناس [نظرة] جواسيس، أن هؤلاء الناس ليسوا بوطنيين." [31] أعيد فتح القضية في مارس/آذار ٢٠١٦، وكانت مزن حسن من ضمن المحظورين من السفر منذ يونيو/حزيران ٢٠١٦. ومن المهم أن ننتبه إلى أن المدافعات عن حقوق الإنسان المستهدفات يتجهنّ لمواجهة أنواع متعددة من الانتهاكات، كما في حالة مزن حسن.

مثال آخر على أدوات الاستهداف غير التقليدية تدور حول قضية المدافعة عن حقوق الإنسان البحرينية زينب الخواجة. واجهت العديد من التهديدات والاعتداءات على حساب نشاطها السياسي: بما في ذلك إلقاء القبض عليها ١٢ مرة، وضربها وإصابتها بعيار ناري في الساق مع قذيفة غاز مسيل للدموع. عندما حاولت تجديد جواز سفرها، تمت مصادرته ولم تتمكن من إسترداده منذ ذلك الحين. عندما أنجبت ابنها في نهاية ٢٠١٤، رفضت السلطات في البحرين إصدار شهادة ميلاد للطفل، وبالتالي رفض حقه في الجنسية البحرينية مما جعله غير موجود ضمن النظام التوثيقي الحكومي البحريني. هذا النوع من المضايقات المتعلقة بالوثائق والممارسات اليومية، لا تستهدف فقط المدافعين ولكن عائلاتهن؛ فتجعل حياتهن صعبة للغاية حتى وهن خارج السجن. بعد إطلاق سراحها من السجن في ٢٠١٦، هددت الخواجة بالاعتقال لأجل غير مسمى دون طفلها إذا بقيت في البلاد، مما اضطرها إلى المنفى. [32] تقول الخواجة: "لا أستطيع البدء في التعبير عن الألم الذي أشعر به بمغادرة بلدي الحبيبة. في الحقيقة، لم أفعل تقريبا. السجن أسهل من المنفى بالنسبة إلي. والنظام الذي يعتقد أن المنفى يكسرنا يجب أن يعلم أن والدي كان في المنفى عندما علّمنا كيف نحب بلدنا ونضحي من أجلها." [33]

تعطيل الهويات الذكورية والقوة:

تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان تهديدات خاصة ليس فقط بسبب أفعالهنّ ومعتقداتهنّ، ولكن بسبب هويتهنّ الأساسية. في النماذج الذكورية في المجتمع ليس هناك مساحة لامرأة تقف من أجل حقوقها خارج دورها كربة منزل وزوجة، وفي كثير من الأحيان ليس هناك تسامح مع المثليات والمتحولات جنسياً أو النساء المدافعات ببساطة عن الحقوق الجنسية والإنجابية. تؤكد إليزابيث برودريك عندما تصف طبيعة الهجمات والتهديدات التي توجه للمدافعات عن حقوق الإنسان: "تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان مخاطر مختلفة حيث أنهنّ مستهدفات ليس فقط بسبب ما يفعلونه ولكن بسبب كينونتهنّ. لأنهن قريباً بحكم التعريف فهن يذهبن إلى ما بعد جذر النظم الأبوية." "عندما تتحدى اعتقاد نظام الدولة وكيف ترى نفسها، ستخضع للكثير من المضايقات من قبل أدوات الحكومة. خاصة من قبل تلك التي يهيمن عليها الذكور." [34]

تضيف سارة أبو غزال "إذا أرادت الحكومة أو كيان ما إسكات مجموعة من الناس أو فرد بسبب نشاطهم، على أساس عرقي أو إثني أو أياً كان، دائماً ما يعني أن هناك مشكلة مع هذا الكيان الذي يقوم بالاضطهاد." [35]

النشاط الذي تقوم به المدافعات عن حقوق الإنسان لا يقتصر على جذب الانتباه إلى مناطق الصراع العالمية أو انتهاكات حقوق الإنسان. تساق أفعالهنّ عادة من خلال التفاعل المباشر مع مجموعة متنوعة من الأزمات. الهوية التي تحملها هؤلاء الناشطات، بحكم طبيعتهنّ، عادة ما تستهدف البنية الذكورية للجنسية والهوية، والتي بدورها تؤدي إلى ردود فعل عنيفة.

تضيف برودريك "هذا هو السبب الذي جعل عملي يتمحور حول التفاعل مع الرجال الأقوياء في استراليا. وأعلم أنني أفعل ذلك هنا، وهذا ليس هو الحال الفعلي في العديد من المناطق الأخرى. ولكنني أعتقد أنها بداية. لأنه عندما تحصلي على رجل قوي يقف بجوارك، لا يتحدث بالنيابة عنك، فإنك تستهدف جذور المشكلة، السلطة الأبوية." [36]

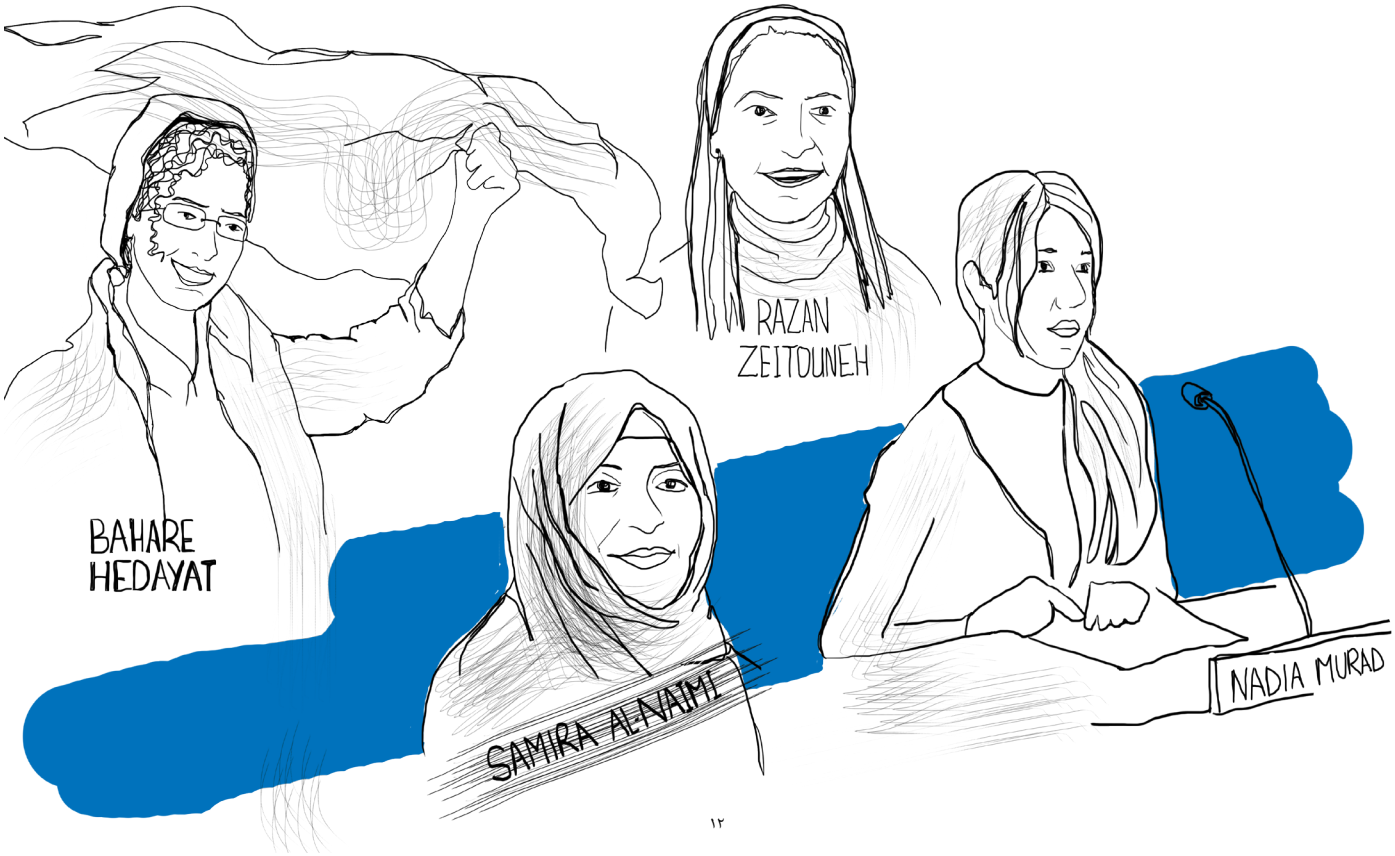

٥
مشاكل في التعريف

من هي المدافعة عن حقوق الإنسان؟

في عملية إجراء هذا التقرير الأولي، ظهر جلياً أن واحدة من الخطوات الأساسية في الدعوة إلى حماية أكثر قوة وآليات الوقاية للمدافعات عن حقوق الإنسان هو توسيع تعريف النساء المدافعات عن حقوق الإنسان (WHRD). معظم النساء اللاتي تمت محاورتهن لديهن مستويات متفاوتة من فهم ونقد للتعريفات الموجودة. في حين يُعرف المدافع عن حقوق الإنسان على نطاق واسع باعتباره الشخص الذي يعمل على تعزيز حقوق الإنسان الأساسية للمجتمع، تواجه المدافعة عن حقوق الإنسان في العموم استهدافات خاصة مقاومة لعملها، وذلك ببساطة بحكم كونها امرأة وناشطة.

من خلال عمل مركز الخليج لحقوق الإنسان في الخليج والمنطقة المحيطة، وكذلك مع الشبكة النسائية، أصبح من الواضح تماماً أن مصطلح "المدافعة عن حقوق الإنسان" أصبح وصماً في العديد من المجتمعات. على غرار الخطاب السلبي، فإستخدام المصطلحات التي يتم رفضها وينظر إليها على أنها "غير طبيعية" مثل مصطلح "نسوية" يتم ربطه تلقائياً بكونه أيضًا مضاداً للهوية الثقافية، وضد الرجال، وضد المجتمع ومرتبطاً بمجتمع المثليين في العموم. ويفترض على المدافعات على حقوق الإنسان أن يكنّ نسويات. بالإضافة إلى ذلك، كما هو الأمر مع تعريف المدافعين عن حقوق الإنسان عموماً، ضمن الإطار الدولي، فمن المتوقع من المدافعين أن يلعبوا دورًا "محايدًا" كمراقبين، وأن يرصدوا ويوثقوا بموضوعية. من ناحية أخرى، محلياً، المدافعون هم أولئك من هم على الخطوط الأمامية، داعون ومشاركون في الاحتجاجات، ضاغطون من أجل التغيير السياسي والاجتماعي. هذا يخلق فجوة بين الدوائر المحلية والدولية فيما يخص الذين يمكن تعريفهم كمدافعين؛ ويؤدي للاتجاه إلى عدم تعريف النشطاء المحليين كمدافعين، بل "ثوريين" و/أو عملاء التغيير.

هناك عقبة أخرى ترجع غالباً إلى قلة الوعي والمعلومات وهو إساءة فهم التعريف بأن النساء المدافعات عن حقوق الإنسان يعملنّ فقط وبوجه خاص على حقوق المرأة. هذا يسبب مرة أخرى لبعض النساء اللواتي يعملنّ بقضايا حقوق الإنسان، سواء متضمنة حقوق المرأة أو بدونها، مقاومة تعريفهنّ كمدافعات عن حقوق الإنسان".

تقول أبو غزال أثناء محادثتها: "بالنسبة لنا في الائتلاف [38] يرتكز التعريف على مبدأين: عدم العنف وعدم التمييز. لا يمكنك أن تكون مدافعة عن حقوق الانسان إذا كنت تمارسين العنف أو إذا كنت تعتقدين أن بعض الناس يستحقون الحقوق الأساسية أكثر من غيرهم." [39] وتقول أنه بهذه البساطة، الآن يتم استخدام تعريف أوسع لتوسيع النطاق الذي تدافع عنه وتتحدث إليه منظمتها. ومع ذلك، وفي حين وجود تعريفات أوسع لشخص ما من أي من كلا الجنسين ،يشارك في استراتيجيات ضد العنف [40] لتعزيز حقوق الإنسان [41] قد ذكرت في عدد من الوثائق الدولية والإقليمية، إلا أنه في واقع الأمر فإن هذه الفئة أضيق وأكثر تقنية وحصرية.

كان من بين من تم محادثتهنّ بعض النساء اللواتي عشنّ أو يعشنّ الآن بالمنفى وقد شهدنّ مستويات مختلفة من التهديدات الالكترونية والمادية كانتقام من نشاطهنّ الذي لم يتم تحديده مع مصطلح "المدافعات عن حقوق المرأة". وهذا يجري على الرغم من أفعالهنّ وشخصيتهنّ المناسبة تحت التعريفات الدولية الأوسع نطاقاً. التعريفات الملموسة، لمن هم قادرون بطريقة نظرية ليكن مدافعات عن حقوق الإنسان، مقيدة للغاية حيث أن قطاعاً كبيراً من النساء اللواتي هن جزء من هذه الحركات العالمية يتم إستبعادهن ببساطة على الآليات.

ويعتقد على نطاق واسع، على الرغم من أي مكان، أنه من أجل النظر فيها وحمايتها باعتبارها مدافعة عن حقوق الإنسان، يجب عليها أن تكون مرموقة، حسنة الصيت ومسجلة كناشطة. وعادة ما يتم إنشاء هذا السجل من خلال سلسلة من الانتهاكات الموثقة [42] والتهديدات من قبل الدولة أو كيان غير حكومي على أساس المعاملة بالمثل في النشاط. توضح كرمان من جمعية حقوق المرأة والتنمية "لقد وجدت تعريف المدافعة عن حقوق الإنسان مقيداً وبيروقراطياً للغاية لأنه تحول إلى شيء تقني جدًا لدرجة أن الناس الذين يجلسون في الأمم المتحدة أو في المنظمات غير الحكومية رفيعة المستوى يقومون بتقرير من يمكن أن تكون مدافعة عن حقوق الإنسان" [43] "من واقع عملي وما أعرفه عن كيف يتم اتخاذ قرارات الأمم المتحدة، من أجل التأهل كمدافعة عن حقوق الإنسان، يجب أن يكون لديك سجل حافل من الأنشطة أو المجتمع المدني المنظم، أو قد تم انتهاك حقوقك بشدة من قبل الدولة أو غيرها من الجهات الفاعلة. أجد في هذا إطار هوسي. هل نقول أنه إذا كنت فقط تعرضت للتعذيب والضرب فيمكنك المطالبة بأي نوع من الشرعية للتحدث والعمل على مجتمعك؟" [44] باسم اكتساب ووضع تعريف يمكن رصده والتحقق من صحته بسهولة، هل قبلنا بتعريف يتطلب من المرأة أن تكون قد تعرضت لتجربة خطيرة، وتهديدات بالاعتداء والمنفى من أجل اكتساب شعور بالشرعية؟ هذا الإطار لقصر المدافعات عن حقوق الإنسان لأولئك اللواتي قمنّ بتوثيق النشاط وفي كثير من الحالات، من ثمّ، الانتهاكات، فهو في الأساس محظور للناشطات اللاتي لا ترغبنّ في ا) المطالبة علنًا بنشاطهنّ على منصات وسائل التواصل الاجتماعي ولكن يشاركنّ في الكثير من العمل الشعبي، ٢) الاستسلام للعنف والعار في الداخل نتيجة لنشاطهنّ، والذهاب في عداد المفقودين بسبب عدم حمايتهنّ أو سماعهنّ، أو ٣) أولئك اللواتي ببساطة لا تملكنّ الوسائل أو الموارد للوصول إلى المحافل الدولية مثل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، هناك مستوى معين من الامتيازات المفترضة عندما يتعلق الأمر بمن هي المدافعة عن حقوق الإنسان. يجب على منظمات حقوق الإنسان البارزة أن تدعو لحماية الناشطات الشعبيات اللاتي لا يتحدثنّ الإنجليزية ولديهم القليل أو ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الوكالات الدولية. "أنا لا أعرفني بأني مدافعة عن حقوق الإنسان لأنه من أجل الاعتراف بك كواحدة من المدافعات، يجب أن يكون لديك أتباع كثيرون، والاعتراف بك، وإمكانية الوصول وفهم كيفية استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وأن تكون متعلمة وتتحدثين الإنجليزية بطلاقة. بعبارة أخرى، هذا يقتصر على الطبقة المميزة للغاية. والأهم من ذلك أنه يقتصر على أولئك اللواتي هنّ على استعداد وقادرات على العمل تحت التهديد المستمر ورد الفعل العنيف الذي تتطلبه غالباً المكانة العالية للناشطة. لأنه كلما زادت التهديدات كلما زاد الاعتراف بهنّ. وأنا لا أريد ذلك. [45]

تواصل كرمان حيث أنها تعكس تأثير المعايير التقنية لتعريف المدافعات عن حقوق الإنسان "الكثير من النساء اللاتي أعمل معهن لا يرون أنفسهن كنساء مدافعات عن حقوق الإنسان. المفاهيم جيدة من أجل الاعتراف بالعمل، ولكن إذا أصبحت مقيدة للغاية وتحصل عليها عن طريق حماية الناس التي تقوم بالعمل من ثمّ فنحن بحاجة إلى التوقف وإعادة التقييم. كيف يمكننا إحياء هذا وجعله مفيدًا لمجتمعنا؟" [46] إذا كان تحديد اللواتي تدخلن ضمن معايير المدافعات عن حقوق المرأة، وإذا كانت التعريفات أنفسها تسهم في إقصاء وإعاقة آليات حماية الناشطات من النساء على الصعيد العالمي، إذن فمن المهم أن يتم توسيع وتبديل الممارسات والتعريفات. ومن الواضح أن العمل في الإطار القائم بتحديد والتحقق من المدافعات عن حقوق الإنسان قد أصبح عائقاً أساسيًا في توسيع نطاق الحماية وزيادة الطابع العملي والملموس من الدعوات المختلفة للفعل والعدالة.

مركز الخليج لحقوق الإنسان وكذلك المنظمات الأخرى لا يقيدوا بالضرورة و/أو يحدوا من موارد حمايتهم لهؤلاء اللواتي تم تعريفهنّ وتحديدهنّ بمدافعات عن حقوق الإنسان. هذا يتعلق أساساً في تقييمهم على قدرتهن على عدم التمييز واتباع نهجاً أكثر شمولًا. النساء المدافعات عن حقوق الإنسان هن النساء اللاتي تعملنّ وتسعينّ إلى الدفاع عن حقوق الناس جميعًا، و/أو الدفاع عن حقوقهنّ كنساء، وتنفيذ أنشطتهن بطرق سلمية يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان. [47] مع ذلك، ففجوة الحماية الرئيسية بين النشاطات الشعبيات والمنظمات الدولية غير الحكومية تكمن في القضايا المتعلقة بالقدرات والموارد وإمكانية الوصول والشبكات.

---

[37] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع إليزابيث برودريك بتاريخ ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

[38] المقصود هنا هو التحالف الاقليمي للمدافعات عن حقوق الانسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

[39] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع سارة أبو غزال بتاريخ ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

[40] كل النساء اللاتي تم عمل مقابلات معهن

[41] *https://www.globalfundforwomen.org/what-are-women-human-rights-defenders/#.V_GIjpMrJE4*

[42] المقصود بالانتهاكات الموثقة هنا اما عن طريق التغطية الإعلامية، أو وجود مادة فلمية، أو موضوعات تصدرت وسائل التواصل الإجتماعي الخ.

[43] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع سيمانور كرمان بتاريخ ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

[44] نفس المرجع السابق

[45] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع (تم حجب الاسم) بتاريخ ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

[46] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع سيمانور كرمان بتاريخ ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

[47] *http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/InternationalLaw.aspx*

٦
الآليات المتاحة والعوائق المنهجية

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، اعتمدت اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الأول من نوعه لحماية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، بقيادة النرويج.[48] كانت هذه خطوة أولى ومهمة نحو تحقيق الاعتراف والحماية لعمل المدافعات عن حقوق الإنسان. تقول اليانور اوبنشاو من برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان بالخدمة الدولية لحقوق الإنسان "حماية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان أمر ضروري من أجل السلام والأمن والتنمية واحترام جميع حقوقنا الإنسانية".[49]

مع الاشتراطات التوسعية اللافتة التي تدعو إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات المحلية، تقول نيكول بجيرلر من منظمة العفو الدولية بمكتب الأمم المتحدة بنيويورك "يحث القرار الدول على وضع قوانين وسياسات محددة بين الجنسين لحماية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، وضمان أن المدافعات أنفسهن تشاركنّ في تصميم وتنفيذ هذه التدابير".[50] هذا القرار هو خطوة هائلة في جذب انتباه المجتمع الدولي لحقوق الإنسان للتعرف على الأعمال الخطيرة والعاجلة التي تلاحق المدافعات عن حقوق الإنسان، بكل تنوع هويتهن واحتياجاتهن. للأسف، ولا واحدة قريباً من النساء اللاتي تمت محادثتهن في هذا التقرير، بخلاف اللواتي يعملنّ بمنظمات جمعية حقوق المرأة والتنمية (AWID) أو ائتلاف النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (WHRD MENA)، على علم بالقرار أو تأثيره.

إضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٥ فشل الإعلان السياسي بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنبثق عن لجنة وضع المرأة ٥٩، قد فشل حتى في ذكر النساء المدافعات عن حقوق الإنسان.[51] مقتل بيرتا كاثيريس وسميرة النعيمي، والسجن ثم النفي لاحقًا لزينب الخواجة، والاستجواب وقمع الحريات الممارسة ضد مزن حسن، تشكل جميعها أمثلة ملموسة للمسافة التي لم يتم إنجازها في نطاق الحريات وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان.[52]

زيادة الرؤية

بناءً على تقرير[53] أجراه صندوق التمويل الطارئ، فإنه من المهم أن ندرك أن الاعتراف العاجل وموارد بعض المنظمات قد صممت ومنحت خصيصاً للمدافعات عن حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على هذه المنظمات:

- الائتلاف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان
- فرونت لاين ديفندرز
- جمعية حقوق المرأة في التنمية
- التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الانسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- مركز الخليج لحقوق الإنسان
- صندوق التمويل الطارئ لحقوق المرأة – افريقيا
- نظرة للدراسات النسوية

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/181 [48]

http://www.ishr.ch/news/un-adopts-landmark-resolution-protecting-women-human-rights-defenders [49]

http://www.ishr.ch/node/1064/pdf [50]

http://www2.unwomen.org/~/media/headquarters/attachments/sections/csw/59/declaration-en.pdf?v=1&d=20151208T214833 [51]

http://www.ishr.ch/news/whrds-and-parallel-worlds-un [52]

https://urgentactionfund.org/wp-content/uploads/downloads/2012/06/Insiste-Resiste-Persiste-Existe-WHRDs-Security-Strategies.pd [53]

المعوقات الممنهجة

ترتبط النظم القانونية المحلية، وكذلك إيديولوجيات السلطة والهوية بطبيعتها بحالة حقوق الإنسان داخل البلد. النظم الأبوية للسلطة هي جزء من الهياكل الاجتماعية للأمم بأكملها. تحدي نظام السلطة باسم الدفاع عن حقوق الإنسان غالبًا ما يعني تحديًا لعقيدة وهوية النظام بأكمله الذي شيدته البلد. غالبًا ما تبنى القوانين والسياسات ضمن الدستور لحماية هوية وقيم الأمة. لذلك عمل المدافعات عن حقوق الإنسان يجب محاولة تحويله إلى القيم الثقافية والنظم العقائدية والتشريعات المحلية فضلاً عن "الذين" لديهم الحق في الحماية. [54] "حتى في بلد مثل أستراليا، هناك قوانين حماية قوية مثل قانون التمييز على أساس الجنس، تلك القوانين لا تزال تعتمد على الكشف على النساء لإثبات حدوث انتهاك لحقوقهم. هناك نظام يجبر أصحاب العمل والحكومات بفرض المساواة بطبيعتها. ولذلك الاستجابة الثقافية للسلطة أمر في غاية الأهمية." [55]

بالرغم من أن التصدي الأممي للقرار بشأن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان هو خطوة أولى حاسمة بحد ذاته، لا يزال أثر ذلك بالكاد يُرى في الحالات الفردية. توضح أبو غزال "غياب الآليات الوطنية لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في كل بلد [56] هو المعوقات الممنهجة الأساسية التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان." وعلاوة على ذلك، قوانين "مكافحة الإرهاب" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زادت من خطورة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. في العديد من البلدان، مثل البحرين ومصر، يتم ترك تعريف "الإرهاب" غامضًا وغير محدد عن قصد؛ وهو غالبًا ما يجعل تصرفات المجتمع المدني والمنظمات المدنية عرضة لوصفها بأنها تشارك في أعمال إرهابية. " [الحكومات] كثيرًا ما تعتبر عمل "حقوق الإنسان" كمناهض للحكومة. قوانين مكافحة الإرهاب تمكن بالتالي الحكومات باضطهاد الناشطين تحت ستار مكافحة الإرهاب." [57] أوضحت ناشطة أخرى (بغير اسم). عندما تدعو المدافعات عن حقوق الإنسان لآليات محلية لحماية حقوق الإنسان، فذلك يوفر منبراً للنشطاء للدفاع عن حمايتهم الخاصة. في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان يجب أن يدعو أولًا حتى لشرعية المدافعين عن حقوق الإنسان. عندما تفشل الحكومات المحلية في الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان، يتم اضطهادهم بحجة العمل "ضد" الحكومة أو بموجب قوانين "مكافحة الإرهاب". [58]

علاوة على ذلك، مع المزيد والمزيد من خطابات مكافحة الإرهاب من قبل السياسات الدولية، أصبحت التكنولوجيا والمراقبة المعوقات المنهجية البارزة. "الخصوصية" غالباً "شرعية" للخطر باسم "الأمن القومي". [59] وهذا يترك المدافعات عن حقوق الإنسان، ولا سيما مع محدودية الموارد، عُرضة للاستهداف الشخصي عندما تصبح المعلومات والوثائق الشخصية متاحة للمراقبة من قبل الحكومات والقراصنة الالكترونيين.

مثلما تتصاعد خطورة انتهاكات حقوق الإنسان، وتتزايد مناطق النزاع، تصبح ثقافة الاستجابة للأزمات معياراً تقنيًا بين المدافعات عن حقوق الإنسان. في ظل الأزمات، ثقافة رد الفعل متأصلة. وهذا يعني، الأفراد المدافعات عن حقوق الإنسان غالبًا ما يعملنّ في ظل ظروف قاسية من التهديدات بالسجن والاعتداء وزيادة التقلبات السياسية. هذا يمنع توجيه الموارد وتخصيصها تجاه الوقاية والحماية، ويتم تخصيصها بدلًا من ذلك بشكل دائم من رد الفعل والاستجابة للأزمة. كما أعلنت اليزا بيث برودريك "بالنسبة للعديد من المدافعات عن حقوق الإنسان، العمل تحت ضغط شديد وفي بيئات مضطربة هو واقع يومي. هذا يترك مساحة صغيرة للتخيل وخلق آليات للحماية الوقائية حيث أن سلامتنا أمر مركزي. لذلك فالإستجابة للتهديدات والمخاطر التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان غالبًا ما تكون عاجلة وفاعلة. في حين وجود آليات استجابة عاجلة في مثل هذه الحالات أمر بالغ الأهمية، فمن المهم أيضًا أن نحدد مساحة ضمن نشاطنا لوضع تدابير وقائية وضمان سلامتنا ورعايتنا الذاتية فهو أمر أساسي." [60]

تحت ظل المناخ السياسي العالمي الحالي، رد الفعل على الأزمة أمر لا مفر منه. ومع ذلك، يجب على المنظمات الدولية محاولة انتهاج ثقافة عالمية جماعية، بحيث تبني المنظمات قدراتها على التنشيط والوقاية. للأسف، نحن أيضاً غالباً ما نتفاعل مع الأزمات. ولكن هذا هو بالضبط السبب في أننا بحاجة إلى القيام بأعمال دعائية جماعية – على سبيل المثال العمل الذي يشارك فيه الائتلاف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان، أو الائتلافات الأخرى التي نشارك فيها على الصعيدين الدولي والاقليمي – جهود دعواتنا على حد سواء لديها عنصر رد فعل مثل حملات الإفراج عن المدافعات عن حقوق الإنسان، فضلاً عن التركيز على تأسيس آليات حماية وقائية أفضل – بما في ذلك التمويل الذي يذهب مباشرة للمدافعات عن حقوق الإنسان على المستوى الشعبي/ المجتمعي – لتعزيز بيئة تمكينية للمدافعات عن حقوق الإنسان لمواصلة القيام بعملهن الحيوي." [61] تعكس نتالي مارجي على عملها بصندوق التمويل الطارىء. من أجل تحقيق هذا، مع ذلك، يجب أن يكون هناك آليات دولية من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة المعتمدة فتعمل على وضع استراتيجية للوقاية بدلًا من رد الفعل فيما يخص حماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

الحواجز أمام المجتمع:

يمكن أن تؤخذ فكرة المجتمع على أنها تعني شبكة بسيطة من الناس من مكان مماثل، لديهم قواسم مشتركة معينة. ومع ذلك، عند وصفه في سياق هذا التقرير، يشير المجتمع إلى مجموعة من الأقران يتقاسمون أو لديهم مواقف ومصالح مشتركة معينة، قادرين على دعم ونمو العمل والأفكار. كيان سلس وعالمي ويوفر مساحة خالية من الاضطهاد. الحواجز التي تحول دون الوصول إلى مجتمع آمن ومساعد يمكن أن تكون سياقية للغاية، وسوف تتفاوت بين النشطاء غير اللافتين للأنظار والمدافعات عن حقوق الإنسان المعترف بهن دولياً.

والمدافعات عن حقوق الإنسان المعترف بهن دولياً هن هؤلاء اللاتي يقعنّ في دائرة النخبة من النشطاء الذين يجيدون الإنجليزية، مع منصات للوصول إلى بؤرة اهتمام وسائل الإعلام، ومع موارد مختلفة ودعم تنظيمي كبير وجمهور عام. الناشطات غير اللافتات للأنظار هن غالباً نساء تعمل على أرض الواقع وتركز على القضايا الشعبية، اللاتي ربما قد يكون لديهن وصول محدود لمنصات الإعلام، واللغة الإنجليزية، وغالبًا ما يذهبنّ دون أن يلحظهن أحد من قبل المنظمات الكبيرة. تصف الناشطة الشعبية السورية واو ما يمنعها حقا من الانخراط في المجتمع: "أتمنى لو كانت هناك وسيلة للاتصال مع بعضنا البعض دولياً، دون خوف دائم من اكتشاف حكوماتنا لعملنا. أشعر دائما بالخوف من الكشف عن اسمي أو عملي، وهذا يجعلني [62] وحيدة للغاية." عندما يضطر النشطاء للمشاركة في إجراءات الخصوصية الشديدة، يصبح من المستحيل لهن في كثير من الأحيان الانخراط بسلام مع المدافعات عن حقوق الإنسان. الناشطات المشهورات، اللواتي لديهن منصات كبيرة ودعم، لديهم إمكانية وصول أكبر للنشطاء العالميين. ومن المهم أن نلاحظ، مع ذلك، كونك مشهورة أيضًا يؤثر سلباً على قدرة المدافعات عن حقوق الإنسان على الإنخراط في المجتمع. مع الشهرة عادة ما تأتي الحملات المتطرفة من الاستهداف والتشهير؛ عادة ما يسفر عن تأثير عقلي وعاطفي، وخوف من الوثوق في الآخرين والمشاركة في المجتمع. "حقاً من الصعب الحصول على أماكن آمنة، خاصة عندما كنت ناشطة معروفة دولياً،" تتوسع كرمان في عملها كمنسقة المدافعات عن حقوق الإنسان بجمعية حقوق المرأة والتنمية. العديد من الناشطات البارزات، خاصة اللواتي من مجتمعات دينية، يحاربن في معارك على مختلف المستويات، بما في ذلك إنكار حياتهن الخاصة في الكثير من الأحيان لتجنب الوصم الاجتماعي وتشويه السمعة. في أكثر الأحيان، المجتمعات أكثر تسامحاً مع الرجال مما هي عليه تجاه المرأة، مما يجعل من الأسهل على المرأة أن تكون مستهدفة من خلال حملات التشهير.
إذا كانت إمكانية الوصول للمجتمع شبه مستحيلة منهجياً، فإن فرص العمل الجماعي تصبح أكثر ندرة.

[54] بناء على مناقشات خلال مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع إليزابيث برودريك بتاريخ ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦
[55] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع إليزابيث برودريك بتاريخ ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦
[56] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع سارة أبو غزال بتاريخ ٨ سبتمبر/أيلول 2016
[57] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع (تم حجب الاسم) بتاريخ ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦
[58] بناء على محادثة خلال مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع سارة أبو غزال بتاريخ ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦
[59] https://www.eff.org/pages/crime-speech-how-arab-governments-use-law-silence-expression-online#ct_law
[60] متبعة رسائل البريد الالكتروني بين مركز الخليج لحقوق الإنسان وإليزابيث برودريك بتاريخ ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦
[61] مراسلات بالبريد الالكتروني بين مركز الخليج لحقوق الإنسان ونتالي مارجي بتاريخ ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦.
[62] مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع (تم حجب الاسم) بتاريخ ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

٧
الخطوة الأولى

بناء استراتيجية شاملة

ومن الواضح أن هذا التقرير هو تحقيق أولي في عملية الإجابة على الحاجة إلى آليات الحماية والوقاية والموجه تحديداً تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان؛ فمن المهم أن يتم شمل مجموعة أوسع من الجهات المعنية مثل المنظمات غير الحكومية الدولية والمستثمرين في تحديد الخطوات اللازمة للمضي قدما، بما في ذلك إجراء سلسلة من الأبحاث والتقارير المكثفة والمبادرات المخصصة لهذه الجهود. ونظرًا لتعقد طبيعة التهديدات والبيئات التي تعمل بها المدافعات عن حقوق الإنسان، فمن الأساسي أن تكون التحقيقات المتعلقة بقضايا حمايتهن متعددة التخصصات؛ دراسة المؤثرات الاجتماعيات، والتهديدات السياسية وآثارها فضلاً عن العوامل المتعلقة بالحصول على تمويل والتي يجب أن تكون محورية في هذه التحقيقات. ومع ذلك، قد يتخذ هذا البحث تحت مبادئ النسوية التخريبية. لذلك، كان من الضروري أن نتحرك بعيدًا عن المعايير التقنية.

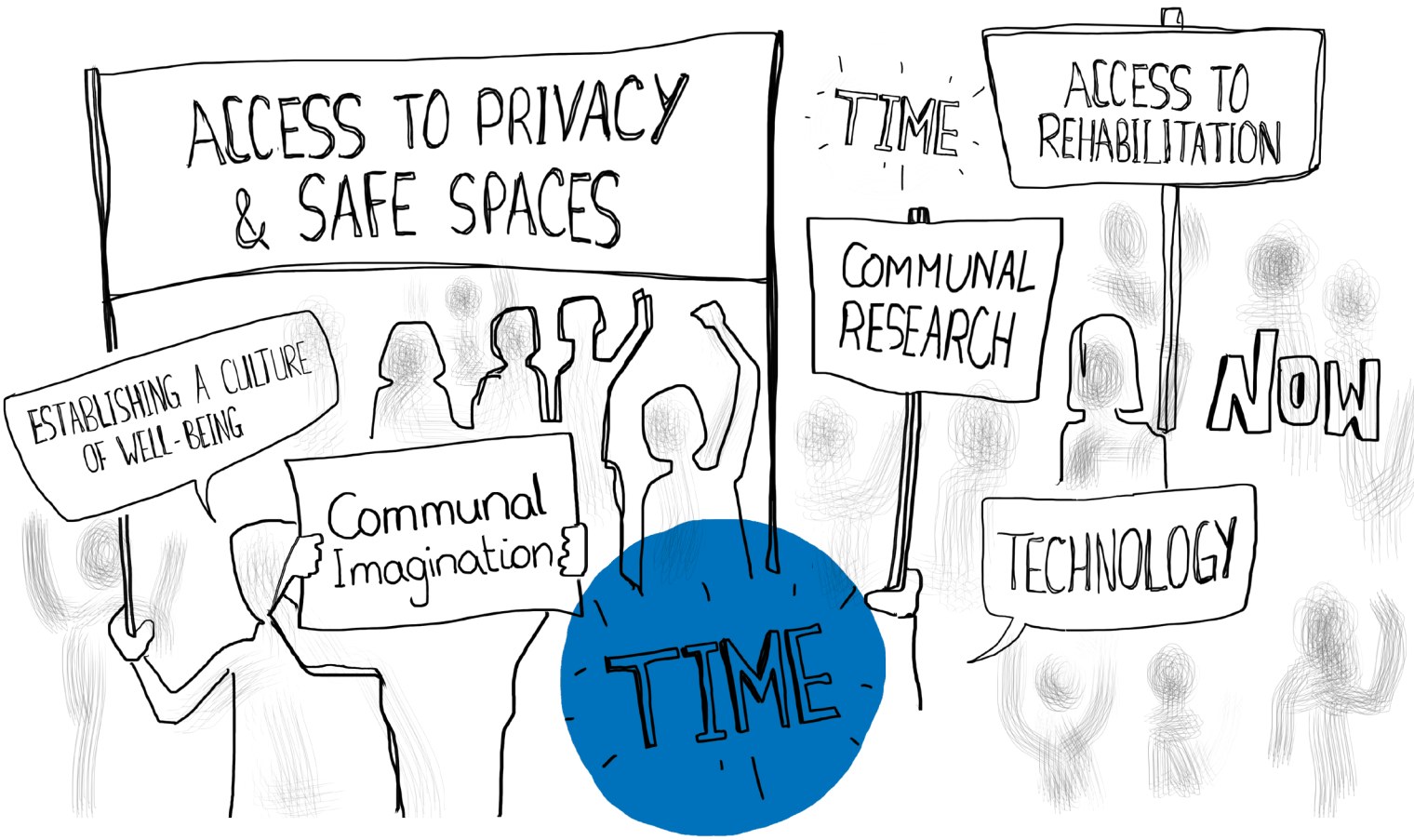

أ) التصور الجماعي: أعربت كل النساء اللاتي تمت مقابلتهن على أهمية وجود شبكة للمدافعات عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، كان من الواضح أنه من أجل تصور فعال يشمل كل الخطوات القادمة يجب المطالبة لهذا الإجراء بشكل جماعي. ليس هناك امرأة بمفردها قادرة على أو ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن تصور آليات الحماية لمثل هذه المجتمعات المتنوعة من الناشطات. يجب أن يتم تخصيص الوقت والموارد بشكل جماعي نحو المهام المحددة لتصور أهداف الحماية والوقاية الملموسة.

ب) البحث الجماعي: ينبغي أن يتم تنفيذ المزيد والمزيد من البحث في تنفيذ آليات حماية مختلفة بشكل جماعي. تمكن البحوث الجماعية من دراسة وجهات نظر متعددة للدخول في عناصر البحث والتحليل في المشروع، والتي من شأنها تمكين مناهج تعددية للتوصيات وتنفيذها.

ج) المعالجة الملحة مع الوقت: في ظل الظروف الحالية من الصراع، والأزمات الإنسانية وسوء المعاملة، فالبيئات التي تعمل بها المدافعات عن حقوق الإنسان ملحة في كثير من الأحيان. ومع ذلك يجب علينا ألا نتجنب المعالجة الملحة مع التركيز الصبور والموارد والعناية الواجبة المستمرة. ومن الأساسي أن يتم الالتزام بتوفير الموارد ا على مدى فترة من الزمن لتواكب الاحتياجات النظامية طويلة المدى والملحة للحماية. ومن المهم أيضاً أن يتم إدخال الأدوات المبتكرة في مجال الاستجابة العاجلة. وفي الوقت نفسه، يجب على الجهات المانحة أن يلتزموا بالتحلي بالمرونة والاستجابة للواقع المتغير لمصلحة المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي في خطر.

د) التكنولوجيا: كان الاستهداف عبر الإنترنت والإساءة جزءً رئيسياً من كل مقابلة. فبسبب التقدم التكنولوجي أصبح لدى الحكومات وفرة من إمكانيات الوصول إلى الموارد التكنولوجية خصيصاً من أجل استهداف اللاتي يتحدثن ضدهم. لا بد من التركيز بشكل أساسي على التكنولوجيا في خطوات المضي قدماً لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

هـ) الوصول إلى الخصوصية والفضاءات الآمنة: يجب تحقيق الوصول إلى فضاءات آمنة من التعاون وممارسات السلامة والتخطيط من خلال عدسة التكنولوجيا. ومن الأساسي لمنظمات حقوق الإنسان الكبرى تحويل الموارد نحو بناء حلول تكنولوجية والتي يمكنها أن توفر أماكن خاصة آمنة للمدافعات عن حقوق الإنسان للتواصل على الصعيد العالمي؛ ولهذا يجب أن تكون معتمدة من قبل الممولين والحكومات الصديقة.

و) الوصول إلى إعادة التأهيل: ونظرًا لانتشار الصدمات ووطأة التأثير النفسي بين المدافعات عن حقوق الإنسان، فلا بد من بذل جهد دولي نحو إعادة التأهيل. إما عن طريق الدعم النفسي والخدمات المالية المؤقتة والتدريبات المهارية فضلاً عن الدعم العائلي والذي من شأنه تحسين حياة وعمل المدافعات عن حقوق الإنسان جذرياً. وهو موجود بالفعل لكنه محدود للغاية بسبب قلة الموارد وصعوبة الوصول.

ى) ترسيخ ثقافة الرفاهية (العناية): يجب على المنظمات المحلية والدولية المكرسة للعمل على المدافعات عن حقوق الإنسان أن ترسخ ثقافة الرفاهية من أجل الدعوة إلى حق ممارسة الرعاية الذاتية. فالعطلات، والإجازة المرضية، وإجازة الوضع، والفوائد الصحية والتعويضات يجب أن تطبق بحذافيرها.

٨

التوصيات

الأمم المتحدة:

- بناء وتشجيع بيئة محمية وآمنة للمدافعات عن حقوق الإنسان وعملهن: التركيز على الإنشاء والتنفيذ المادي وضمان استدامة آليات الحماية والوقاية المذكورة، والمصممة خصيصاً للمدافعات عن حقوق الإنسان. هذا يمكن أن يكون جزء من المرحلة الثانية من هذا التقرير في وضع استراتيجية وقائية.
- ينبغي أن تعترف آليات حقوق الإنسان القائمة للأمم المتحدة على وجه التحديد بالدور العالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان: خاصة جهودهن حول الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ومقاومة مختلف أشكال التطرف، وبناء السلام المستدام واستراتيجيات المصالحة. ولذلك فمن الأساسي من أن تكون طبيعة وعمل ونوعية المدافعات عن حقوق الإنسان عنصراً ثابتاً في كل أجندات حقوق الإنسان وآليات التقارير الدورية.
- ينبغي أن تتضمن قرارات الأمم المتحدة الدعوات والأفعال بشكل تشاطري لزيادة حقوق وحماية النساء والفتيات. ويجب أن تشمل الدعوات شروط حماية المدافعات عن حقوق الإنسان أيضاً.
- يجب أن تكون آليات الحماية كلية و منسقة وشاملة وتنفذ ضمن نهج تعاوني وتكاملي.
- ورغم الاعتراف وتقدير الأدوار والجهود التي يبذلها كل من المقررين الخاصين للأمم المتحدة (***SR***) في حالات المدافعين عن حقوق الإنسان، وعلى العنف ضد المرأة؛ فتم توصية الدورين ليكونا رجعي ومستدام. ولذلك فمن المقترح أن يتم إعادة النظر في التوصيتين لتشمل آليات تختص بمنع وقوع انتهاكات ضد عمل المدافعات عن حقوق الإنسان على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- التعرف على أوجه القصور والثغرات في التعريفات الموجودة وعمل حملات توعية عن تعريف المدافعات عن حقوق الإنسان لمكافحة الوصم الموجود حول هذا المصطلح.
- يجب أن يكون تعريف المدافعات عن حقوق الإنسان شاملاً ودقيقاً في الأعراف التي تمثل مجموعة من المخاطر والانتهاكات.
- يجب تصور آليات الحماية وتنفيذها على أساس تعدد ودقة تجارب المدافعات، خاصة النشاطات الشعبيات اللاتي لا يفتقرن للمنصات الإعلامية والشبكات على الصعيدين الإقليمي والدولي. الالتزام التواصل المستمر والتعاون مع المدافعات عن حقوق الإنسان في التحقق من إحتياجتهن المختلفة والعقبات سيكون حاسماً لهذه العملية وتأثيرها.
- ينبغي إعطاء أولوية عالية لتخصيص الموارد اللازمة لبناء وصيانة المساحات الرقمية الآمنة للتعاون. بينما الجهات الحكومية لديها موارد باهظة لإستهداف الناشطين، فمن المهم من قبل هيئات الأمم المتحدة أن تدفع لتطوير أنظمة لضمان مساحات رقمية آمنة.
- جعل آليات الحماية / الإبلاغ ممكنة الوصول من قبل المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي لديهن محدودية فرص الحصول على الموارد. هذا يمكن تنفيذه و مراقبته من قبل المكاتب المحلية أو الإقليمية للأمم المتحدة، عن طريق اجتماعات التشاور و بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وشبكاتها الشعبية.
- في ظل الأزمة الإنسانية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينبغي أن تكون المساحات الآمنة للكشف عن حالات النفي والتشريد نقطة محورية لوكالات الأمم المتحدة والمؤسسات غير الربحية.
- معالجة قضية القيود المفروضة على التنقل حيث أن ضمان آليات الحماية تعتبر حرية التنقل جزءاً لا يتجزأ من تمكين ومشاركة وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- من المهم الدعوة ولفت الانتباه إلى القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية والديموغرافية المتعلقة بهياكل النظم الذكورية والقومية والتطرف والعنف. (على سبيل المثال، كيف تبدو هويتي الوطنية في غياب السلطة الأبوية العميقة والعنف الجنسي؟) لطالما تشعر الكيانات أن هويتها مهددة من قبل نشاط المدافعات عن حقوق الإنسان، ومن المرجح مواصلة شدة التهديدات والاعتداءات. . لذلك إعادة تصور الهوية هو أمر حيوي.
- الدول الأعضاء التي لديها/أو كان لديها قيادة نسائية [63] في الدفاع محلياً، وتعزز حالة حقوق الإنسان في بلادها، ينبغي أن تأخذ دورا قياديا لدعم حركة المدافعات عن حقوق الإنسان في كل مكان، جعل أنفسهم بقيادة ضمنية من قبل المدافعات عن حقوق الإنسان.
- الحصول على الحماية القانونية والموارد المتعلقة بما في ذلك الخدمات، والدورات التدريبية على الأنظمة المحلية وغيرها أمر بالغ الأهمية.

[63] اسكتلندا، ألمانيا، ايرلندا، مالطا، الأرجنتين، ليبيريا، ليتوانيا، لاتفيا، بولندا، النرويج، سويسرا، موريشيوس، كرواتيا، للمزيد من المعلومات: *http://www.pewresearch.org/fact- tank/2015/07/30/about-one-in-ten-of-todays-world-leaders-are-women/*

- وينبغي أن يشارك القادة الدبلوماسيون الذكور في محاولات تعطيل النظام الأبوي الذكوري؛ يتوجب على الدبلوماسيين الذكور عدم الموافقة على أي تصديقات لا تدعو على وجه التحديد لحماية النساء، أو إرغامهم لعدم الجلوس على الدائرة المستديرة التي تكون المرأة فيها غائبة. هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن على الرجال التكلم نيابة عن المرأة، وإنما يجب ارغامهم على اتخاذ خطوات ملموسة لتعطيل ديناميات السلطة الأبوية.
- إشراك المدافعات عن حقوق الإنسان في عملية وضع السياسات والاستراتيجيات في مجال حقوق المرأة وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

الممولون/الجهات المانحة:

- يجب توفير الموارد المالية المتاحة للمدافعات عن حقوق الإنسان على مستويات متعددة، ويجب أن تستجيب لاحتياجاتهم ومطالبهم. في كثير من الأحيان، وجود وسيط يسلب بعض الخصوصيات، والعديد من مؤشرات الحماية تمحى بين التقنيات والبيروقراطية. يجب أن يكون هناك علاقة أكثر مباشرة بين الممول والمستفيد، دون عقبة البيروقراطية ويجب أن تطبق الجهة المانحة المرونة اللازمة لتكون قادرة على الاستجابة لاحتياجات المدافعات عن حقوق الإنسان في مختلف السياقات المقيدة.
- ومن المهم أن يتم إتاحة الشبكات المالية للأشخاص الأضعف مالياً في المنفى، فضلا عن المدافعات عن حقوق الإنسان المهمشات في المناطق الحضرية أو الريفية.
- يجب تخصيص موارد للدعم النفسي والاجتماعي على المستويات المحلية والإقليمية للمدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يواجهن التهديدات والمضايقات وآثار النبذ وتشويه السمعة والتشهير.
- الاستثمار في تطوير وتعزيز الشبكات النسائية، ويجب أن تعطى فرص التواصل الأولوية؛ فقد أثبت التشجيع المجتمعي والتواصل فعاليتها كآلية وقائية وأداة للتعاون للمدافعات عن حقوق الإنسان.
- توسيع البحث كنهج قائم على الأدلة لرصد وتوثيق التهديدات وتقنيات الاستهداف التي تطول المدافعات عن حقوق الإنسان، للتأمل والتوقع وتحديث التدابير القائمة لتكون أكثر استجابة ووقاية.
- تأسيس ثقافة التكامل والتعاون بدلا من التنافس من خلال تشجيع الشراكة متعددة الأبعاد المتكافئة لتصميم وتنفيذ مشاريع على المدى الطويل.
- تطوير تدابير احتياطية لمواصلة دعم المدافعات عن حقوق الإنسان عندما يتم إستهدافهن أو تجميد أصولهن و/أو إستهدافهن بالقضايا الجنائية بسبب التمويل الأجنبي.
- لعب دور في رفع الضغط لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان المستهدفات أو في خطر.

منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية:

- تطوير آليات أفضل لتعليم ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي لا تستطيعن الوصول للمنصات الدولية أولئك الغير لافتات للأنظار.
- وينبغي دعم آليات الحماية الجماعية من خلال برامج ومشاريع تعاون على المدى الطويل لتعزيز إمكانية الوصول والتنسيق وتعبئة الموارد وكذلك تبادل القدرات؛ لتحقيق أقصى قدر من النتائج وتحقيق أهداف الحماية.
- من الضروري خلق استراتيجية نشر فعالة للحصول على أفضل الممارسات والأدوات وآليات الحماية للتأكد من أن هناك وصول واسع النطاق للمدافعات عن حقوق الإنسان لهذه التدابير الوقائية وعلى جميع مستويات آليات الحماية.
- النظر في شراكات مع المؤسسات الأكاديمية لتحقيق أقصى قدر من التأثير والوصول إلى جماهير مختلفة، فضلا عن المشاركة في تبادل المعرفة ونشر الخبرات.
- ينبغي على المنظمات التي تركز على عمل وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان أن تحاول أن تستمد آليات الحماية والموارد من أجل المدافعات عن حقوق الإنسان للمحافظة على عدم شهرتهن على وسائل التواصل الاجتماعي.
- هناك حاجة لعرض ونشر حجم وشدة المضايقات عبر الإنترنت والتهديدات التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان.
- استراتيجيات لتصنيف الناشطين كالمدافعات عن حقوق الإنسان لا تكون مضرة وإقصائية تحت ستار من البساطة.
- التركيز على توظيف الموارد المتساوية أو الأعلى في الحفاظ على الأمن الرقمي للمدافعات عن حقوق الإنسان، ولكن الأهم من ذلك خلق فضاءات آمنة على شبكة الانترنت للمدافعات عن حقوق الإنسان حول العالم.
- معالجة قضايا المجتمع الأبوي، والتحرش الجنسي، وعدم المساواة بين الجنسين، وذلك داخل المنظمات نفسها من خلال إنتاج آليات للشكاوى والمساءلة.

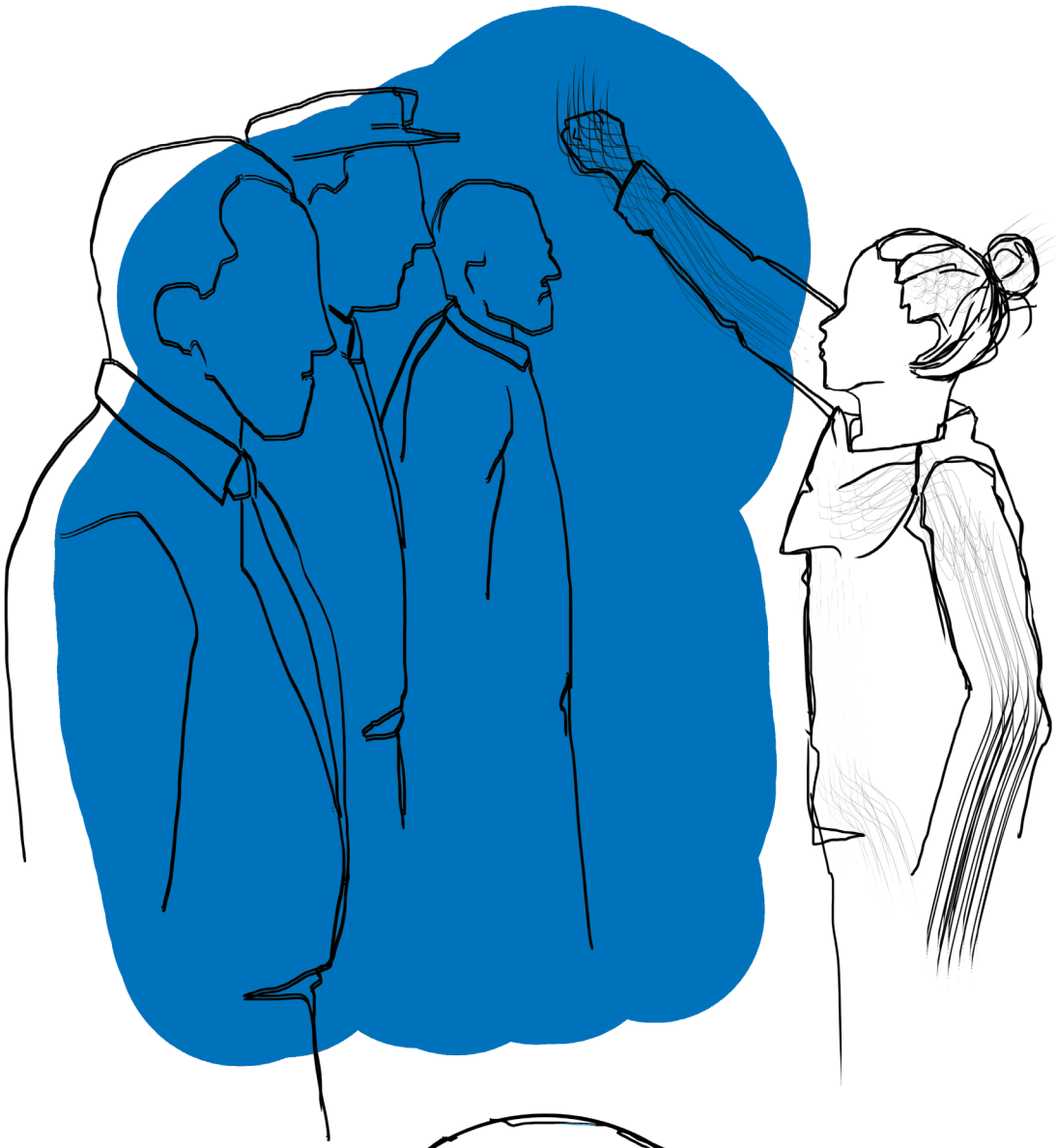

قبل فوات الأوان

رسم وتصميم هاله هشام حسن